

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

البيانات المالية

31 ديسمبر 2020

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الخليج ش.م.ك.ع.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية

الرأي

لقد قمنا بالبيانات المالية لبنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك")، والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2020 وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات حول البيانات المالية، بما في ذلك ملخص السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن البيانات المالية المرفقة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي المادية، عن المركز المالي للبنك كما في 31 ديسمبر 2020 وعن أدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت.

أساس الرأي

لقد قمنا بأعمال التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسؤولياتنا طبقاً لتلك المعايير موضحة بمزيد من التفاصيل في تقريرنا في قسم "مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية". ونحن مستقلون عن البنك وفقاً لميثاق الأخلاقيات المهنية للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك المعايير الدولية للاستقلالية) الصادر عن المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وقد قمنا بالوفاء بمسؤولياتنا الأخلاقية وفقاً لميثاق المجلس الدولي لمعايير الأخلاقيات المهنية للمحاسبين. وإننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأي التدقيق.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية، في حكمنا المهني، هي تلك الأمور التي كانت الأكثر أهمية في تدقيقنا للبيانات المالية للسنة الحالية. وتم عرض هذه الأمور في سياق تدقيقنا للبيانات المالية ككل وإبداء رأينا حولها دون إبداء رأي منفصل حول هذه الأمور. فيما يلي تفاصيل أمور التدقيق الرئيسية وكيفية معالجتها لكل أمر من هذه الأمور في إطار تدقيقنا له.

خسائر الائتمان للقروض والسلف

إن الاعتراف بخسائر الائتمان للقروض والسلف ("التسهيلات الائتمانية") المقدمة إلى العملاء والبنوك يمثل خسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9: الأدوات المالية ("المعيار الدولي للتقارير المالية 9") المحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصص المطلوب احتسابه وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي استناداً إلى تصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات لها ("قواعد بنك الكويت المركزي")، أيهما أعلى، كما هو مفصّل عنه في السياسات المحاسبية بالإيضاحين 2 و12 حول البيانات المالية.

إن الاعتراف بخسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 المحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يعتبر سياسة محاسبية معقدة تتطلب إصدار أحكام جوهرية عند تطبيقها. تستند خسائر الائتمان المتوقعة إلى أحكام الإدارة التي يتم اتخاذها لتقييم الزيادة الملحوظ في مخاطر الائتمان وتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى عدة مراحل وتحديد وقوع حالات التعثر وإعداد نماذج تقييم احتمالية تعثر العملاء وتقدير التدفقات النقدية الناتجة من إجراءات الاسترداد أو تحقيق الضمانات. إضافة إلى ذلك، وكما هو مفصّل عنه في إيضاح 24، أثرت جائحة كوفيد-19 بشكل ملحوظ على تحديد الإدارة لخسائر الائتمان المتوقعة وتطلبت تطبيق مستوى أعلى من الأحكام. نتيجة لذلك، فإن درجة عدم التيقن حول خسائر الائتمان المتوقعة أعلى من المعتاد وتخضع المدخلات المستخدمة بطبيعتها للتغيير، مما قد يؤدي إلى تغيير التقديرات بشكل ملحوظ في الفترات المستقبلية.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين
إلى حضرات السادة المساهمين
بنك الخليج ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)
أمر التدقيق الرئيسية (تتمة)

خسائر الائتمان للقروض والسلف (تتمة)

إن الاعتراف بالمخصص المحدد للتسهيل منخفض القيمة وفقاً لقواعد بنك الكويت المركزي يستند إلى التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن الحد الأدنى للمخصص الذي يتم الاعتراف به إلى جانب أي مخصص إضافي معترف به استناداً إلى تقدير الإدارة للتدفقات النقدية المتوقعة المتعلقة بذلك التسهيل الائتماني.

نظراً لأهمية التسهيلات الائتمانية وما يرتبط بها من عدم تأكد حول التقديرات والأحكام التي يتم إصدارها لاحتساب انخفاض القيمة وكذلك الدرجة المتزايدة من عدم التيقن من التقديرات بسبب الآثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19، فإنها تعتبر أحد أمور التدقيق الرئيسية.

تضمنت إجراءات التدقيق التي قمنا بها بتقييم وضع وتنفيذ أدوات الرقابة على المدخلات والافتراضات التي يستخدمها البنك في وضع النماذج وحوكمتها وأدوات الرقابة للمراجعة التي يتم تنفيذها من قبل الإدارة في تحديد مدى كفاية خسائر الائتمان. إضافة إلى ذلك، تم تحديث إجراءات التدقيق الخاصة بنا لتتضمن النظر في الاضطراب الاقتصادي الناتج عن جائحة كوفيد-19، بما في ذلك التركيز على التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها.

فيما يتعلق بخسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى المعيار الدولي للتقارير المالية 9 المحددة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، قمنا باختيار عينات للتسهيلات الائتمانية القائمة كما في تاريخ البيانات المالية والتي شملت التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها وقمنا بتقييم تحديد البنك لزيادة الملحوظ في مخاطر الائتمان والأساس المترتب على ذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية إلى مراحل مختلفة. وقمنا بالاستعانة بالمتخصصين لدينا لمراجعة نموذج خسائر الائتمان المتوقعة من حيث البيانات الأساسية والطرق والافتراضات المستخدمة للتأكد من توافقها مع متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 وتعليمات بنك الكويت المركزي. بالنسبة لعينة التسهيلات الائتمانية، قمنا بتقييم معايير البنك للتصنيف المرحلي وقيمة التعرض عند التعثر واحتمالية التعثر ومعدل الخسارة عند التعثر بما في ذلك أهلية وقيمة الضمان المحتسب في نماذج خسائر الائتمان المتوقعة المستخدمة من قبل البنك والتوجيهات التي تم مراعاتها من قبل الإدارة في ضوء جائحة كوفيد-19 الحالية لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة اخذاً في الاعتبار تعليمات بنك الكويت المركزي. كما قمنا بتقييم مدى تناسق مختلف المدخلات والافتراضات المستخدمة من قبل إدارة البنك لتحديد خسائر الائتمان المتوقعة.

إضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بمتطلبات قواعد بنك الكويت المركزي لاحتساب المخصصات، قمنا بتقييم المعايير الخاصة بتحديد ما إذا كان هناك أي متطلبات لاحتساب أي خسائر ائتمانية وفقاً للتعليمات ذات الصلة والتحقق من احتسابها وفقاً لذلك إذا كانت مطلوبة. بالنسبة للعينات التي تم اختبارها والتي شملت التسهيلات الائتمانية المعاد جدولتها، تحققنا مما إذا كانت إدارة البنك قد قامت بتحديد كافة أحداث الانخفاض في القيمة. وبالنسبة للعينات التي تم اختبارها والتي تضمنت أيضاً التسهيلات الائتمانية منخفضة القيمة، قمنا بتقدير قيمة الضمان وقمنا بإعادة إجراء عمليات احتساب المخصصات المترتبة على ذلك.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الخليج ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

معلومات أخرى مدرجة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2020
إن الإدارة هي المسؤولة عن المعلومات الأخرى. يتكون قسم "المعلومات الأخرى" من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للبنك لسنة 2020، بخلاف البيانات المالية وتقرير مراقبي الحسابات حولها. لقد حصلنا على تقرير مجلس إدارة البنك، قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، ونتوقع الحصول على باقي أقسام التقرير السنوي للبنك بعد تاريخ تقرير مراقبي الحسابات.

إن رأينا حول البيانات المالية لا يغطي المعلومات الأخرى ولم ولن نعبر عن أي نتيجة تدقيق حولها.

فيما يتعلق بتدقيقنا للبيانات المالية، فإن مسؤوليتنا هي الاطلاع على المعلومات الأخرى المبينة أعلاه حال توفرها وتحديد ما إذا كانت غير متوافقة بصورة مادية مع البيانات المالية أو حسبما وصل إليه علمنا أثناء التدقيق أو وجود أي أخطاء مادية بشأنها.

وإذا ما توصلنا إلى وجود أي أخطاء مادية في هذه المعلومات الأخرى، استناداً إلى الأعمال التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير مراقبي الحسابات، فإنه يتعين علينا إدراج تلك الوقائع في تقريرنا. ليس لدينا ما يستوجب إدراجه في تقريرنا فيما يتعلق بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن البيانات المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض هذه البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المطبقة في دولة الكويت وعن أدوات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية، تتحمل الإدارة مسؤولية تقييم قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية مع الإفصاح، متى كان ذلك مناسباً، عن الأمور المتعلقة بأساس مبدأ الاستمرارية وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم تعتزم الإدارة تصفية البنك أو وقف أعماله أو في حالة عدم توفر أي بديل واقعي سوى اتخاذ هذا الإجراء.

يتحمل المسؤولون عن الحوكمة مسؤولية الإشراف على عملية إعداد البيانات المالية للبنك.

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية

إن هدفنا هو الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية ككل خالية من الأخطاء المادية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ، وإصدار تقرير مراقبي الحسابات الذي يتضمن رأينا. إن التوصل إلى تأكيد معقول يمثل درجة عالية من التأكيد إلا أنه لا يضمن أن عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سوف تنتهي دائماً باكتشاف الأخطاء المادية في حال وجودها. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو الخطأ وتعتبر مادية إذا كان من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر بصورة فردية أو مجمعة على القرارات الاقتصادية للمستخدمين والتي يتم اتخاذها على أساس هذه البيانات المالية.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الخليج ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية (تتمة)

مسؤوليات مراقبي الحسابات عن تدقيق البيانات المالية (تتمة)

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، اتخذنا أحكاماً مهنية وحافظنا على الحيطة المهنية خلال أعمال التدقيق. كما قمنا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الغش أو الخطأ ووضع وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر، وكذلك الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة لتقديم أساس يمكننا من إبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ مادي ناتج عن الغش تفوق مخاطر عدم اكتشاف ذلك الناتج عن الخطأ؛ حيث إن الغش قد يتضمن التواطؤ أو التزوير أو الإهمال المتعمد أو التضليل أو تجاوز الرقابة الداخلية.
- فهم أدوات الرقابة الداخلية ذات الصلة بعملية التدقيق لوضع إجراءات التدقيق الملائمة للظروف ولكن ليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية أدوات الرقابة الداخلية لدى البنك.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة المقدمة من قبل الإدارة.
- التوصل إلى مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية المحاسبي والقيام، استناداً إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، بتحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد مادي متعلق بالأحداث أو الظروف والذي يمكن أن يؤثر شكاً جوهرياً حول قدرة البنك على متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية. وفي حالة التوصل إلى وجود عدم تأكد مادي، يجب علينا أن نأخذ بعين الاعتبار، في تقرير مراقبي الحسابات، الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية أو تعديل رأينا في حالة عدم ملائمة الإفصاحات. تستند نتائج تدقيقنا إلى أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراقبي الحسابات. على الرغم من ذلك، قد تتسبب الأحداث أو الظروف المستقبلية في توقف البنك عن متابعة أعماله على أساس مبدأ الاستمرارية.
- تقييم العرض الشامل للبيانات المالية وهيكلها والبيانات المتضمنة فيها بما في ذلك الإفصاحات وتقييم ما إذا كانت البيانات المالية تعبر عن المعاملات الأساسية والأحداث ذات الصلة بأسلوب يحقق العرض العادل.
- إننا نتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة حول عدة أمور من بينها النطاق المخطط لأعمال التدقيق وتوقيتها ونتائج التدقيق الهامة بما في ذلك أي أوجه قصور جوهريّة في أدوات الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها أثناء أعمال التدقيق.
- نزود أيضاً المسؤولين عن الحوكمة ببيان يفيد بالتزامنا بالمطلوبات الأخلاقية ذات الصلة فيما يختص بالاستقلالية، ونبلغهم أيضاً بكافة العلاقات والأمور الأخرى التي نرى بصورة معقولة أنها من المحتمل أن تؤثر على استقلاليّتنا بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للحد من التهديدات أو التدابير المطبقة، متى كان ذلك ممكناً.

ومن خلال الأمور التي يتم إبلاغ المسؤولين عن الحوكمة بها، نحدد تلك الأمور التي تشكل الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية للسنة الحالية، ولذلك تعتبر هي أمور التدقيق الرئيسية. إننا نفصح عن هذه الأمور في تقرير مراقبي الحسابات الخاص بنا ما لم يمنع القانون أو اللوائح الإفصاح العلني عن هذه الأمور أو، في أحوال نادرة جداً، عندما نتوصل إلى أن أمراً ما يجب عدم الإفصاح عنه في تقريرنا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن النتائج العكسية المترتبة على هذا الإفصاح تتجاوز المكاسب العامة له.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى حضرات السادة المساهمين بنك الخليج ش.م.ك.ع. (تتمة)

تقرير حول المتطلبات القانونية والرقابية الأخرى

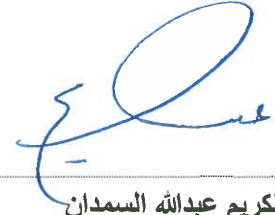
في رأينا أيضاً أن البنك يحتفظ بدفاتر محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية والبيانات الواردة في تقرير مجلس إدارة البنك فيما يتعلق بهذه البيانات المالية متفقة مع ما هو وارد في هذه الدفاتر، وأنها قد حصلنا على كافة المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض التدقيق، كما أن البيانات المالية تتضمن جميع المعلومات التي تتطلبها التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب إ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014، والتعديلات اللاحقة له، والتعميم رقم 2/ ر ب 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له على التوالي، وقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، وعقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، وأنه قد أجري الجرد وفقاً للأصول المرعية. حسبما وصل إليه علمنا واعتقادنا لم تقع مخالفات للتعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن كفاية رأس المال والتعليمات بشأن معدل الرفع المالي والتي ينص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ ر ب، ر ب إ/ 2014/336 المؤرخ 24 يونيو 2014، والتعديلات اللاحقة له، والتعميم رقم 2/ ر ب 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 والتعديلات اللاحقة له على التوالي، ولقانون الشركات رقم 1 لسنة 2016 والتعديلات اللاحقة له ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة لها، أو لعقد التأسيس وللنظام الأساسي للبنك والتعديلات اللاحقة لهما، خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.

نبين أيضاً أنه خلال تدقيقنا لم يرد إلى علمنا وجود أية مخالفات لأحكام القانون رقم 32 لسنة 1968 والتعديلات اللاحقة له في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 على وجه قد يكون له تأثيراً مادياً على نشاط البنك أو مركزه المالي.



طلال يوسف المزيني

سجل مراقبي الحسابات رقم 209 فئة أ
دبلويت وتوش - الوزان وشركاه



عبدالكريم عبدالله السمدان

سجل مراقبي الحسابات رقم 208 فئة أ
إرنست ويونغ
العيان والعصيمي وشركاهم

10 فبراير 2021

الكويت

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

بيان الدخل
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2019 الف دينار كويتي	2020 الف دينار كويتي	إيضاحات	
275,644	209,348	4	إيرادات فوائد
(111,240)	(84,581)	5	مصروفات فوائد
164,404	124,767		صافي إيرادات فوائد
29,544	24,136	6	صافي أتعاب وعمولات
9,967	7,443		صافي أرباح من التعامل بالعملات الأجنبية
1,131	572		إيرادات توزيعات أرباح
2,601	1,350		إيرادات أخرى
207,647	158,268		إيرادات التشغيل
47,413	36,873		مصروفات موظفين
2,839	2,765		تكاليف إشغال
7,069	7,618		استهلاك
20,676	16,670		مصروفات أخرى
77,997	63,926		مصروفات التشغيل
129,650	94,342		ربح التشغيل قبل المخصصات / خسائر انخفاض القيمة
			تحميل مخصصات:
70,472	64,476	7	- محددة
2,070	4,218	12 و 18	- عامة
(10,915)	(5,512)	12	استردادات قروض، بالصافي بعد الشطب
(2)	(122)		صافي مخصص موجودات مالية أخرى
1,259	992	14	خسارة انخفاض قيمة موجودات أخرى
62,884	64,052		
66,766	30,290		ربح التشغيل
135	135	22	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
668	302		حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
1,652	752		ضريبة دعم العمالة الوطنية
668	302		الزكاة
63,643	28,799		ربح السنة
22	10	8	ربحية السهم الأساسية والمخفضة (فلس)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

بيان الدخل الشامل
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2019 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	
63,643	28,799	ربح السنة
		إيرادات شاملة أخرى
		بنود لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل:
549	(3,486)	صافي التغيرات في القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية - أسهم
442	(256)	إعادة تقييم مباني ومعدات
		بنود يعاد أو قد يعاد تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل:
		صافي التغيرات في القيمة العادلة لأدوات دين مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
(23)	-	
968	(3,742)	(خسائر) إيرادات شاملة أخرى للسنة
64,611	25,057	إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة


إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

بيان المركز المالي
كما في 31 ديسمبر 2020

2019 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
			الموجودات
847,881	1,105,925	9	نقد ونقد معادل
232,000	108,500	10	سندات خزينة حكومة الكويت
278,675	280,724	11	سندات بنك الكويت المركزي
128,368	3,033	9	ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
212,978	192,063	12	قروض وسلف للبنوك
4,224,608	4,116,537	12	قروض وسلف للعملاء
170,694	174,855	13	استثمارات في أوراق مالية
113,549	97,018	14	موجودات أخرى
36,664	34,053		مباني ومعدات
<u>6,245,417</u>	<u>6,112,708</u>		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات
398,713	550,543	15	المستحق للبنوك
1,018,487	705,337	15	ودائع من المؤسسات المالية
3,949,901	4,033,719	16	ودائع العملاء
100,000	100,000	17	سندات مساندة ضمن الشريحة 2
113,993	85,745	18	مطلوبات أخرى
<u>5,581,094</u>	<u>5,475,344</u>		إجمالي المطلوبات
			حقوق الملكية
304,813	304,813	19	رأس المال
39,106	42,135	20	احتياطي إجباري
153,024	153,024	20	علاوة إصدار أسهم
18,425	18,169	20	احتياطي إعادة تقييم عقارات
24,111	-	21	احتياطي أسهم خزينة
7,522	3,686		احتياطي القيمة العادلة
190,927	140,073		أرباح مرحلة
<u>737,928</u>	<u>661,900</u>		
(73,605)	(24,536)	21	أسهم خزينة
<u>664,323</u>	<u>637,364</u>		إجمالي حقوق الملكية
<u>6,245,417</u>	<u>6,112,708</u>		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية


انطوان ضاهر
(الرئيس التنفيذي)


جاسم مصطفى بودي
(رئيس مجلس الإدارة)

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

بيان التدفقات النقدية
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

2019 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	إيضاحات	
63,643	28,799		أنشطة التشغيل
			ربح السنة
			تعديلات:
(195)	(34)		تعديل معدل الفائدة الفعلي
(1,131)	(572)		إيرادات توزيعات أرباح
7,069	7,618		استهلاك
72,542	68,694	12 و 18	مخصصات خسائر قروض
(2)	(122)		صافي مخصص موجودات مالية أخرى
1,259	992		خسائر انخفاض قيمة موجودات أخرى
143,185	105,375		التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل قبل التغيرات في موجودات ومطلوبات التشغيل
163,736	123,500		النقص / (الزيادة) في موجودات التشغيل:
43,278	(2,049)		سندات خزانة حكومة الكويت
28,203	125,417		سندات بنك الكويت المركزي
(69,251)	20,838		ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
(349,361)	(1,164)		قروض وسلف للبنوك
(7,833)	13,495		قروض وسلف للعملاء
			موجودات أخرى
(15,769)	151,830		الزيادة/(النقص) في مطلوبات التشغيل:
12,593	(313,150)		المستحق للبنوك
215,146	83,818		ودائع من المؤسسات المالية
(21,223)	(29,808)		ودائع عملاء
			مطلوبات أخرى
142,704	278,102		صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة التشغيل
(31,956)	(14,371)		أنشطة الاستثمار
29,332	8,808		شراء استثمارات في أوراق مالية
(6,458)	(5,263)		متحصلات من بيع استثمارات في أوراق مالية
1,131	572		شراء مباني ومعدات
(7,951)	(10,254)		إيرادات توزيعات أرباح مستلمة
			صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة الاستثمار
(28,981)	(31,947)	22	أنشطة التمويل
-	22,143		توزيعات أرباح مدفوعة
(28,981)	(9,804)		متحصلات من بيع أسهم خزينة
			صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التمويل
105,772	258,044		صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل
742,109	847,881		النقد والنقد المعادل في 1 يناير
847,881	1,105,925	9	النقد والنقد المعادل في 31 ديسمبر
274,998	217,055		معلومات إضافية عن التدفقات النقدية
109,794	101,520		فوائد مستلمة
			فوائد مدفوعة

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

بيان التغيرات في حقوق الملكية
السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020

الاحتياطيات									
رأس المال	احتياطي	احتياطي	احتياطي	احتياطي	احتياطي	احتياطي	احتياطي	احتياطي	احتياطي
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي
المجموع	أسهم خريزة	الفرعي	أرباح	القيمة	أسهم خريزة	إعادة تقييم	علاوة	احتياطي	احتياطي
الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي	الف دينار كويتي
628,693	(73,605)	397,485	162,556	7,382	24,111	17,983	153,024	32,429	304,813
63,643	-	63,643	63,643	-	-	-	-	-	-
968	-	968	-	526	-	442	-	-	-
64,611	-	64,611	63,643	526	-	442	-	-	-
(28,981)	-	(28,981)	(28,981)	-	-	-	-	-	-
-	-	-	386	(386)	-	-	-	-	-
-	-	-	(6,677)	-	-	-	-	6,677	-
664,323	(73,605)	433,115	190,927	7,522	24,111	18,425	153,024	39,106	304,813
664,323	(73,605)	433,115	190,927	7,522	24,111	18,425	153,024	39,106	304,813
28,799	-	28,799	28,799	-	-	-	-	-	-
(3,742)	-	(3,742)	-	(3,486)	-	(256)	-	-	-
25,057	-	25,057	28,799	(3,486)	-	(256)	-	-	-
(31,947)	-	(31,947)	(31,947)	-	-	-	-	-	-
(42,212)	-	(42,212)	(42,212)	-	-	-	-	-	-
-	-	-	350	(350)	-	-	-	-	-
49,069	49,069	-	-	-	-	-	-	-	-
(26,926)	-	(26,926)	(2,815)	-	(24,111)	-	-	-	-
-	-	-	(3,029)	-	-	-	-	3,029	-
637,364	(24,536)	357,087	140,073	3,686	-	18,169	153,024	42,135	304,813

في 1 يناير 2019
ربح السنة
إيرادات شاملة أخرى للسنة
إجمالي الإيرادات الشاملة للسنة
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 22)
أرباح محققة من أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال
الإيرادات الشاملة الأخرى
المحول إلى الاحتياطي
في 31 ديسمبر 2019

في 1 يناير 2020
ربح السنة
خسائر شاملة أخرى للسنة
إجمالي (الخسائر) الإيرادات الشاملة للسنة
توزيعات أرباح مدفوعة (إيضاح 22)
خسائر نتيجة تعديل إقراض استهلاكي (إيضاح 3)
أرباح محققة من أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال
الإيرادات الشاملة الأخرى
بيع أسهم خريزة
خسارة بيع أسهم خريزة
المحول إلى الاحتياطي
في 31 ديسمبر 2020

إن الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 29 تشكل جزءاً من هذه البيانات المالية.

1 التأسيس والتسجيل

إن بنك الخليج ش.م.ك.ع. ("البنك") هو شركة مساهمة عامة تأسست في الكويت بتاريخ 29 أكتوبر 1960 ومسجلة كمصرف لدى بنك الكويت المركزي، وأسهم البنك مدرجة بسوق الكويت للأوراق المالية. يقع مكتب البنك المسجل في شارع مبارك الكبير، ص.ب. 3200 - 13032 الصفاة، مدينة الكويت.

تم الموافقة على إصدار البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 وفقاً لقرار مجلس إدارة البنك في 24 يناير 2021. إن الجمعية العمومية السنوية للمساهمين لديها صلاحية تعديل هذه البيانات المالية بعد إصدارها.

تم توضيح الأنشطة الرئيسية للبنك في الإيضاح 27.

2 السياسات المحاسبية

2.1

أساس الإعداد

يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمار في أوراق مالية المدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والأدوات المالية المشتقة والأرض الملك الحر والمباني المقاسة بالقيمة العادلة.

تم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي، وهو العملة الرئيسية للبنك، مقربة إلى أقرب ألف (ألف دينار كويتي)، ما لم يذكر خلاف ذلك.

بيان الالتزام

تم إعداد البيانات المالية وفقاً لتعليمات مؤسسات الخدمات المالية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في دولة الكويت. وتتطلب هذه التعليمات - بما في ذلك التعميمات الصادرة مؤخراً عن بنك الكويت المركزي حول الإجراءات الرقابية المتخذة لمواجهة تفشي فيروس كوفيد-19 والمخاطبات المتعلقة ببنك الكويت المركزي - من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية في ضوء التعديلات التالية:

◀ أن يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المقاسة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى؛ والتأثير الناتج على الإفصاحات ذات الصلة؛ و

◀ أن يتم الاعتراف بخسائر التعديل للموجودات المالية (أقساط القروض الاستهلاكية وأقساط القروض الأخرى ومديني بطاقات الائتمان) الناتجة عن فترات تأجيل السداد المقدمة إلى العملاء لمواجهة تفشي فيروس كوفيد-19 ضمن الأرباح المرحلة بدلاً من بيان الدخل طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 (إيضاح 3).

يشار إلى الإطار المذكور أعلاه فيما يلي بـ "المعايير الدولية للتقارير المالية المتبعة من قبل بنك الكويت المركزي والمطبقة بدولة الكويت".

عرض البيانات المالية

يقوم البنك بعرض بيان مركزه المالي حسب ترتيب السيولة بشكل عام. يرد في الإيضاح 24 (د) تحليل يتعلق بالاسترداد أو التسوية.

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات

إن السياسات المحاسبية المطبقة مماثلة لتلك المستخدمة في السنة السابقة. لم يقم البنك بالتطبيق المبكر لأي من المعايير أو التفسيرات أو التعديلات الصادرة ولكنها لم تسر بعد.

الانتقال لاستخدام معدل الإيبور (المرحلة 1 من الإصلاح المعياري لسعر الفائدة)

اعتباراً من 1 يناير 2020، قام البنك بتطبيق التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 الأدوات المالية ومعيار المحاسبة الدولي 39 الأدوات المالية: الاعتراف والقياس والمعايير الدولية للتقارير المالية 7 الأدوات المالية: الإفصاحات المتعلقة بالإصلاح المعياري لسعر الفائدة. تتناول التعديلات (التي يشار إليها بالمرحلة 1 من عملية الانتقال لاستخدام معدل الإيبور) متطلبات محاسبة التحوط الناتجة قبل استخدام معدل الإيبور كما تقترح التعديلات إعفاءات لعمليات التحوط. ليس لدى البنك حالياً أية أدوات تحوط. وبالتالي، ليس للمرحلة الأولى من إصلاح معدل الإيبور أي تأثير جوهري على البيانات المالية للبنك.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.2 التغييرات في السياسات المحاسبية والإفصاحات (تتمة)

تعديلات على الإشارات المرجعية إلى الإطار المفاهيمي ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية

قام البنك بتطبيق التعديلات المدرجة ضمن "التعديلات على الإشارات المرجعية إلى الإطار المفاهيمي ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية" لأول مرة خلال السنة الحالية. تشمل التعديلات تلك التعديلات اللاحقة على المعايير المتأثرة بحيث تشير إلى الإطار المفاهيمي الجديد. ومع ذلك، لا تعمل كافة التعديلات على تحديث تلك الإصدارات المتعلقة بالإشارات المرجعية والاقتباسات من الإطار المفاهيمي بحيث تشير إلى الإطار المفاهيمي المعدل.

والمعايير التي خضعت للتعديلات هي المعيار الدولي للتقارير المالية 2 والمعيار الدولي للتقارير المالية 3 والمعيار الدولي للتقارير المالية 6 والمعيار الدولي للتقارير المالية 14 ومعيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8 ومعيار المحاسبة الدولي 34 ومعيار المحاسبة الدولي 37 ومعيار المحاسبة الدولي 38 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 12 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 19 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 20 وتفسير لجنة تفسيرات المعايير الدولية للتقارير المالية 22 وتفسير لجنة التفسيرات الدائمة 32.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8 تعريف المعلومات الجوهرية

قام البنك بتطبيق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي 1 ومعيار المحاسبة الدولي 8 لأول مرة خلال السنة الحالية. جعلت التعديلات تعريف المعلومات الجوهرية الوارد ضمن معيار المحاسبة الدولي 1 أسهل في استيعابه وليس الغرض من هذه التعديلات تغيير المفهوم الأساسي للمعلومات الجوهرية ضمن المعايير الدولية للتقارير المالية. حيث تضمن التعريف الجديد مفهوم "إخفاء" المعلومات الجوهرية بمعلومات غير جوهرية. كما تم تغيير الصياغة الموضحة لمستوى الجوهرية المؤثرة على المستخدمين من "معلومات جوهرية يمكن أن تؤثر" إلى "معلومات جوهرية من المتوقع بصورة معقولة أن تؤثر". تم استبدال تعريف الجوهرية في معيار المحاسبة الدولي 8 بإشارة إلى تعريف الجوهرية ضمن معيار المحاسبة الدولي 1. إضافة إلى ذلك، قام مجلس معايير المحاسبة الدولية بتعديل المعايير الأخرى والإطار المفاهيمي اللذين يشتملان على تعريف "الجوهرية" أو يشيران إلى مفهوم "المعلومات الجوهرية" وذلك ضمناً لاتساق التعريف.

لم يكن للتعديلات الأخرى على المعايير الدولية للتقارير المالية التي تسري للفترة المحاسبية السنوية التي تبدأ في 1 يناير 2020 أي تأثير مادي على السياسات المحاسبية أو المركز أو الأداء المالي للبنك.

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة

أ. الأدوات المالية

تصنيف الأدوات المالية

يقوم البنك عند الاعتراف المبدئي بتصنيف موجوداته المالية لاحقاً كالتالي: موجودات مالية مقيسة بالتكلفة المطفأة، وبالقائمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (مع أو دون إعادة إدراج الأرباح أو الخسائر إلى الأرباح أو الخسائر عند إلغاء الاعتراف بأدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على التوالي)، وبالقائمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يحدد البنك تصنيف الموجودات المالية استناداً إلى نموذج الاعمال الذي يتم من خلاله إدارة الموجودات وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية الخاصة بها.

تقييم نموذج الاعمال

يعكس نموذج الأعمال كيفية إدارة البنك للموجودات المالية بما يحقق تدفقات نقدية. ويقصد بذلك ما إذا كان هدف البنك يقتصر فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية من الموجودات أو تحصيل كلا من التدفقات النقدية التعاقدية والتدفقات النقدية الناتجة من بيع الموجودات. وفي حالة عدم إمكانية تطبيق أي من الهدفين (كان يتم الاحتفاظ بالموجودات المالية لأغراض المتاجرة)، يتم تصنيف الموجودات المالية كجزء من نموذج أعمال "البيع" وقياسها وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. لا يتم تقييم نموذج أعمال البنك على أساس كل أداة على حدة ولكن على مستوى أعلى من المحافظ المجمعة ويستند إلى عوامل ملحوظة مثل:

- « كيفية تقييم أداء نموذج الأعمال والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال وكيفية رفع التقارير حول أدائها إلى موظفي الإدارة العليا للمنشأة؛ و
- « المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال (والموجودات المالية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال) وبالأخص طريقة إدارة تلك المخاطر.

يستند تقييم نموذج الأعمال إلى السيناريوهات المتوقعة بصورة معقولة دون وضع نموذج "السيناريو الأسوأ" أو "السيناريو حالات الضغط" في الاعتبار. في حالة تحقيق التدفقات النقدية بعد الاعتراف المبدئي بطريقة تختلف عن التوقعات الأصلية للبنك، لن يغير البنك من تصنيف الموجودات المالية المتبقية المحتفظ بها ضمن نموذج الأعمال، ولكنه سيدرج هذه المعلومات عند تقييم الموجودات المالية المستحقة أو المشتراة مؤخراً في الفترات اللاحقة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

تصنيف الأدوات المالية (تتمة)

اختبار الاعتراف بمدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط

عندما يكون نموذج الأعمال مرتبطاً بالاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع معاً، يقوم البنك بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للأدوات المالية تمثل مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط ("اختبار الاعتراف بمدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط"). لأغراض هذا الاختبار، يُعرف "أصل المبلغ" بالقيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف المبدئي وقد يتغير على مدى عمر الأصل المالي (على سبيل المثال، في حالة المدفوعات مقدماً لأصل المبلغ أو إطفاء القسط/الخصم).

عند إجراء هذا التقييم، يضع البنك في اعتباره ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية متفقة مع ترتيب الإقراض الأساسي، أي أن الفائدة تتضمن فقط المقابل النقدي للقيمة الزمنية للأموال ومخاطر الائتمان ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى وما إذا كان هامش الربح متفقاً مع ترتيب الإقراض الأساسي. إذا أدت الشروط التعاقدية إلى التعرض للمخاطر أو التقلب في التدفقات النقدية التعاقدية بما لا يتفق مع ترتيب الإقراض الأساسي، يتم تصنيف الأصل المالي ذي الصلة بقياسه وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يقوم البنك بإعادة التصنيف فقط عند تغير نموذج الأعمال المرتبط بإدارة تلك الموجودات. وتتم إعادة التصنيف اعتباراً من بداية فترة البيانات المالية الأولى التالية للتغيير. من المتوقع أن تكون مثل هذه التغييرات متكررة بشكل كبير ولم يقع أي منها خلال السنة.

الاعتراف/الإلغاء الاعتراف

يتم الاعتراف بالأصل المالي أو الالتزام المالي وفقاً للقيمة العادلة عندما يصبح البنك طرفاً في الأحكام التعاقدية للأداة. تضاف تكاليف المعاملات أو تخصم فقط بالنسبة لتلك الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

يتم إدراج كافة مشتريات ومبيعات الموجودات المالية بالطريقة الاعتيادية باستخدام طريقة المحاسبة في تاريخ التسوية؛ أي تاريخ استلام البنك أو تسليمه للموجودات. ويتم إدراج التغييرات في القيمة العادلة بين تاريخ المتاجرة وتاريخ التسوية في بيان الدخل أو في بيان الدخل الشامل وفقاً للسياسة المطبقة على الأداة ذات الصلة. إن المشتريات أو المبيعات بالطريقة الاعتيادية هي مشتريات أو مبيعات الموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات خلال إطار زمني يتم تحديده عامّة وفقاً للوائح أو الأعراف المتعامل بها في السوق.

يتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي (كلّياً أو جزئياً):

- « عند انتهاء الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من الأصل أو
- « عندما يحتفظ البنك بالحق في استلام التدفقات النقدية من الأصل ولكن يتحمل البنك التزاماً بدفع التدفقات بالكامل دون تأخير مادي إلى طرف آخر بموجب ترتيب "القبض والدفع" أو
- « عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من الأصل وعندما إما (أ) أن يقوم البنك بتحويل كافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل أو (ب) ألا يقوم البنك بتحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الهامة للأصل ولكنه يفقد السيطرة على الأصل.

عندما يقوم البنك بتحويل حقوقه في استلام التدفقات النقدية من أصل ما أو يقوم بالدخول في ترتيب القبض والدفع ولم يتم تحويل أو الاحتفاظ بكافة المخاطر والمزايا الجوهرية للأصل ولم يفقد السيطرة على الأصل، يتم الاعتراف بالأصل إلى الحد الذي يستمر فيه البنك في السيطرة على الأصل. يتم قياس السيطرة المستمرة التي تأخذ صورة ضمان على الأصل المحول بالقيمة الدفترية الأصلية للأصل أو الحد الأقصى للمقابل الذي يمكن أن يطالب البنك بدفعه أيهما أقل.

عندما يأخذ استمرار السيطرة شكل خيار مكتوب و/ أو مشتري (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقداً أو مخصص مماثل) للأصل المحول، فإن مقدار استمرار البنك في السيطرة هو قيمة الأصل المحول الذي يجوز للبنك إعادة شرائه، وذلك باستثناء إذا كان الخيار خيار شراء مكتوب (بما في ذلك الخيار الذي تتم تسويته نقداً أو مخصص مماثل) لأصل يتم قياسه وفقاً للقيمة العادلة، فإن مدى استمرار البنك في السيطرة محدد بالقيمة العادلة للأصل المحول أو سعر ممارسة الخيار، أيهما أقل.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

الاعتراف/إلغاء الاعتراف (تتمة)

يتم إلغاء الاعتراف بالتزام مالي عند الإغفاء من الالتزام المرتبط بالمطلوبات أو إلغاؤه أو انتهاء صلاحيته. عند استبدال التزام مالي قائم بالتزام آخر من نفس المقرض بشروط مختلفة بصورة جوهرية أو يتم تعديل شروط الالتزام القائم بصورة جوهرية، يتم معاملة مثل هذا الاستبدال أو التعديل كإلغاء اعتراف للالتزام الأصلي واعتراف بالتزام جديد ويتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي (أو جزء من الالتزام المالي) المطفأ أو المحول إلى طرف آخر والمقابل المدفوع، بما في ذلك أي موجودات غير نقدية محولة أو مطلوبات مقدرة ضمن بيان الدخل.

قياس الأدوات المالية

يتم مبدئياً الاعتراف بكافة الأدوات المالية بالقيمة العادلة. وتدرج تكاليف المعاملة فقط بالنسبة لتلك الأدوات المالية غير المقاسة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يصنف البنك موجوداته المالية إلى فئات القياس التالية:

- « التكلفة المطفأة
- « القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى أو
- « القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

الموجودات المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة

يقاس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة في حالة استيفائه للشروط التالية وعدم تصنيفه كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- « أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال الغرض منه الاحتفاظ بالموجودات لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛
- و
- « أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط لأصل المبلغ القائم.

يتم تصنيف النقد والنقد المعادل وسندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والقروض والسلف إلى البنوك والقروض والسلف إلى العملاء، وبعض الاستثمارات في أوراق دين مالية، وبعض الموجودات الأخرى كموجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي كما يتم عرضها بالصافي بعد خسائر الائتمان المتوقعة. يتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

أدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

يتم قياس أداة الدين وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى في حالة استيفاء الشرطين التاليين وعدم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- « أن يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج أعمال يهدف إلى تحصيل كل من التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الموجودات المالية؛ و
- « أن تؤدي الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة إلى تدفقات نقدية تتمثل في مدفوعات أصل المبلغ والفائدة فقط لأصل المبلغ القائم.

يتم تسجيل الحركات في القيمة الدفترية من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء الاعتراف بأرباح أو خسائر انخفاض القيمة وإيرادات الفوائد وأرباح أو خسائر تحويل العملات الأجنبية للتكلفة المطفأة للأداة والتي يتم تسجيلها في بيان الدخل. وعند إلغاء الاعتراف بأداة الدين، يعاد تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة المسجلة سابقاً ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى من حقوق الملكية إلى بيان الدخل، ويتم تسجيلها ضمن "أرباح محققة من بيع استثمارات في أوراق مالية". ويتم إدراج إيرادات الفوائد من هذه الموجودات المالية ضمن "إيرادات فوائد" بواسطة طريقة معدل الفائدة الفعلي.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

قياس الأدوات المالية (تتمة)

أدوات الدين المقاسة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى (تتمة)

بالنسبة لكافة الموجودات المالية الأخرى التي لا تستوفي معايير القياس وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى، فيتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. وبالنسبة للربح أو الخسارة الناتجة من أدوات الدين التي تقاس لاحقاً وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر والتي لا تشكل جزءاً من علاقة تحوط، فيتم تسجيلها في بيان الدخل وعرضها في بيان الدخل ضمن "صافي إيرادات المتاجرة" في الفترة التي تنشأ فيها.

أدوات حقوق الملكية المدرجة وفقاً للقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى

أدوات حقوق الملكية هي الأدوات التي تستوفي تعريف حقوق الملكية من وجهة نظر جهة الإصدار؛ أي الأدوات التي لا تشمل التزاماً تعاقدياً بالسداد والتي تثبت حقوق تخريدية في صافي موجودات جهة الإصدار.

يقيس البنك لاحقاً كافة أدوات حقوق الملكية وفقاً للقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستثناء في الحالات التي اختارت فيها إدارة البنك - عند الاعتراف المبدئي - تصنيف الاستثمار في الأسهم كمدرج بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى على نحو غير قابل للإلغاء. تقوم سياسة البنك على تصنيف الاستثمارات في الأسهم كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى عند الاحتفاظ بتلك الاستثمارات لأغراض بخلاف توليد عوائد استثمارية. في حالة اللجوء إلى ذلك الاختيار، يتم تسجيل أرباح وخسائر القيمة العادلة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى ولا يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى بيان الدخل، بما في ذلك عند البيع. يتم تحدد هذا التصنيف لكل أداة على حدة. لا تخضع أدوات حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى لتقييم انخفاض القيمة. وعند البيع، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتراكمة من احتياطي القيمة العادلة إلى الأرباح المرحلة في بيان التغيرات في حقوق الملكية. ويتم تسجيل توزيعات الأرباح، عندما تمثل عائدات على تلك الاستثمارات، في بيان الدخل كـ "إيرادات توزيعات الأرباح" عندما يثبت حق البنك في استلام المدفوعات.

الموجودات المالية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يقوم البنك بتصنيف الموجودات المالية كمحتفظ بها لغرض المتاجرة إذا تم شراؤها أو إصدارها بصورة رئيسية لغرض تحقيق أرباح قصيرة الأجل من خلال أنشطة المتاجرة أو عندما تشكل جزءاً من محفظة أدوات مالية مدارة، في حالة توافر دليل على وجود نمط حديث للاعتراف بالأرباح قصيرة الأجل. ويتم تسجيل وقياس الموجودات المحتفظ بها لغرض المتاجرة في بيان المركز المالي وفقاً للقيمة العادلة. إضافة إلى ذلك، قد يلجأ البنك عند الاعتراف المبدئي إلى القيام على نحو غير قابل للإلغاء بتصنيف الأصل المالي الذي لا يستوفي متطلبات القياس وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى كأصل مالي مدرج بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إذا كان ذلك من شأنه أن يستبعد أو يحد بصورة ملحوظة من أي فروق محاسبية قد تنشأ.

يتضمن هذا التصنيف المشتقات غير المصنفة كأدوات تحوط في علاقة تحوط، والتي تم حيازتها بصورة رئيسية لغرض البيع أو إعادة الشراء على المدى القريب. تدرج الإيرادات المعترف بها من هذه الموجودات المالية تحت بند "صافي الأرباح من التعامل بعملات أجنبية".

انخفاض قيمة الموجودات المالية

يقوم البنك باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة على الأدوات المالية التالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر:

- « القروض والسلف إلى البنوك والعلاء بما في ذلك الالتزامات
- « خطابات الاعتماد والقبولات وعقود الضمانات المالية بما في ذلك الالتزامات
- « الاستثمار في أوراق الدين المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى
- « الأرصدة لدى البنوك والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى

يصنف البنك انخفاض قيمة الموجودات المالية بصورة رئيسية إلى الفئتين التاليتين:

انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية

تتضمن التسهيلات الائتمانية القروض والسلف إلى البنوك والقروض والسلف إلى العملاء والضمانات وخطابات الاعتماد والقبولات والالتزامات غير المسحوبة. يتم تسجيل انخفاض قيمة التسهيلات الائتمانية في بيان المركز المالي بمبلغ يعادل خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية الأخرى (بخلاف التسهيلات الائتمانية)

يسجل البنك خسائر الائتمان المتوقعة للاستثمار في أوراق الدين المالية المقاسة وفقاً للتكلفة المطفأة أو القيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى وللأرصدة والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى. لا تخضع الاستثمارات في الأسهم لخسائر الائتمان المتوقعة.

تعتبر الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي وسندات خزينة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي منخفضة المخاطر وقابلة للاسترداد بالكامل، وبالتالي، لم يتم تسجيل أي خسائر ائتمان متوقعة.

يسجل البنك خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً عن الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والإيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وأوراق الدين المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة حيث تم تحديدها كأدوات ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية وتمثل هذه الأدوات المالية استثمارات في شركات وسندات سيادية ذات تصنيف جودة ائتمانية مرتفعة.

خسائر الائتمان المتوقعة

يستند مخصص خسائر الائتمان المتوقعة إلى خسائر الائتمان التي من المتوقع أن تنشأ على مدى عمر الأصل ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأصل")، ما لم يحدث ارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف بالأصل. وفي هذه الحالة، يتم احتساب المخصص على مدى 12 شهر ("خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهر").

إن خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر تمثل جزءاً من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وهي خسائر الائتمان المتوقعة التي تنشأ نتيجة حالات تعثر في سداد التسهيل الائتماني والمحتمل وقوعها خلال 12 شهر بعد تاريخ البيانات المالية. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة وعلى مدى 12 شهراً على أساس فردي أو مجمع اخذاً في الاعتبار طبيعة محفظة التسهيلات الائتمانية ذات الصلة.

يطبق البنك طريقة مكونة من ثلاث مراحل لقياس خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم نقل الموجودات بين المراحل الثلاثة التالية استناداً إلى التغير في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي.

المرحلة 1: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار 12 شهراً

بالنسبة للانكشافات التي لا ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، يتم تسجيل جزء خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية والمرتبطة باحتمالية وقوع أحداث تعثر خلال فترة الاثني عشر شهراً التالية. يعتبر البنك الأصل المالي ذا مخاطر ائتمان منخفضة عندما يعادل تصنيف المخاطر الائتمانية التعريف المتعارف عليه عالمياً لـ "فئة الاستثمار".

المرحلة 2: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

بالنسبة للانكشافات التي ترتبط بزيادة ملحوظة في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي ولكن دون التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة المالية.

المرحلة 3: خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة – في حالة التعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية

إن التسهيلات الائتمانية التي تعتبر منخفضة القيمة الائتمانية هي تلك التسهيلات التي تتعرض للتأخر في سداد أصل المبلغ أو الفوائد لمدة أكثر من 90 يوماً، أو وقوع أي صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني درجات التصنيف الائتماني. بالنسبة للمرحلة 3، يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية بنسبة 100% من صافي رصيد التعثر بعد استبعاد قيمة الضمان المؤهل.

تحديد الارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان

عند تحديد مدى الارتفاع الجوهري لمخاطر التعثر منذ الاعتراف المبدئي، يأخذ البنك في اعتباره المعلومات الكمية والنوعية ومؤشرات التراجع والتحليل بناء على الخبرة التاريخية للبنك والتصنيف الائتماني الداخلي وتقييم مخاطر الائتمان بما في ذلك المعلومات المستقبلية لتحديد الارتفاع الجوهري لمخاطر الائتمان للتسهيل الائتماني. دون النظر إلى التغير في الدرجات الائتمانية، إذا تأخرت المدفوعات التعاقدية للتسهيلات الائتمانية لمدة أكثر من 30 يوماً فإن ذلك يعتبر ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي. يتم نقل كافة الموجودات المالية التي تعرضت لارتفاع جوهري في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي إلى المرحلة 2.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

تحديد الارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان (تتمة)

يقوم البنك بتاريخ كل بيانات مالية بتقييم ما إذا كان الأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية تعرضت لانخفاض في القيمة الائتمانية. ويرى البنك أن الأدلة الموضوعية على انخفاض قيمة أدوات الدين تشمل ما إذا كان هناك تأخر في سداد أي مبالغ لأصل المبلغ أو الفائدة لمدة تزيد عن 90 يوماً أو مواجهة صعوبات معروفة في التدفقات النقدية بما في ذلك استدامة خطة أعمال الطرف المقابل وتدني التصنيف الائتماني. ولأغراض قياس خسائر الائتمان المتوقعة، يتم تصنيف كافة الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 3. وتشمل الأدلة على الانخفاض في القيمة الائتمانية للأصل المالي على البيانات الملحوظة التالية:

- « مواجهة المقترض أو جهة الإصدار لصعوبة مالية جوهريّة
- « مخالفة بنود العقد مثل التعثر أو التأخر في السداد
- « قيام البنك بإعادة هيكلة القروض أو السلف في ضوء شروط لم يأخذها البنك في اعتباره في حالات مخالفة لذلك،
- « احتمالية تعرض المقترض للإفلاس أو ترتيبات إعادة تنظيم مالي أخرى أو
- « غياب سوق نشط للأسهم نظراً لصعوبات مالية.

تتمثل الموجودات المالية المشتراة أو المستحقة منخفضة القيمة الائتمانية في تلك الموجودات المالية منخفضة القيمة الائتمانية عند الاعتراف المبدئي ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 3.

وفي تاريخ البيانات المالية، إذا لم تسجل مخاطر الائتمان للأصل المالي أو مجموعة الموجودات المالية ارتفاعاً ملحوظاً منذ الاعتراف المبدئي دون أن تتعرض للانخفاض في القيمة الائتمانية، يتم تصنيف هذه الموجودات المالية ضمن المرحلة 1.

قياس خسائر الائتمان المتوقعة

إن خسائر الائتمان المتوقعة هي الناتج المخصص لتقدير احتمالات التعثر، والمخاطر في حالة التعثر، والخسائر الناتجة من التعثر. إن احتمالات التعثر تمثل احتمالات تعثر المقترض في الوفاء بالتزامه المالي سواء على مدى 12 شهراً أو على مدى العمر الإنتاجي المتبقي للالتزام. إن المخاطر في حالة التعثر تمثل الانكشافات المتوقعة في حالة التعثر. يقوم البنك باحتساب المخاطر في حالة التعثر، من الانكشافات الحالية المرتبطة بالطرف المقابل والتغيرات المحتملة في المبالغ الحالية وفقاً للعقد بما في ذلك الإطفاء. إن المخاطر في حالة التعثر لأصل مالي تمثل مجمل قيمته الدفترية. وتمثل الخسائر الناتجة من التعثر الخسائر المتوقعة نتيجة التعثر وقيمتها المتوقعة عند الاعتراف والقيمة الزمنية للأموال. وتعدل خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً المبلغ المخصص على مدار فترة الاثني عشر شهراً التالية لاحتمالية التعثر مضروباً في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة المخاطر في حالة التعثر. أما خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، فيتم احتسابها بالمبلغ المخصص لقيمة احتمالات التعثر على مدى العمر المتبقي الكامل مضروباً في قيمة الخسائر الناتجة من التعثر وقيمة المخاطر في حالة التعثر.

يعكس قياس خسائر الائتمان المتوقعة قياساً للمبالغ بشكل غير متحيز ومرجح بالاحتمالات والتي يتم تحديدها من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة والقيمة الزمنية للأموال والمعلومات المعقولة والمؤيدة المتاحة دون أية تكلفة أو مجهود غير ملائم في تاريخ البيانات المالية حول الأحداث السابقة والظروف الحالية والتوقعات بالظروف الاقتصادية المستقبلية.

يقوم البنك بقياس مخصصات الخسائر بمبلغ مساوي لخسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة، باستثناء لما يلي حيث يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً:

- « استثمارات في أوراق الدين المالية المحددة على أنها ذات مخاطر ائتمان منخفضة في تاريخ البيانات المالية، و
- « الأدوات المالية الأخرى التي لم يطرأ لها أي زيادة في مخاطر الائتمان بصورة ملحوظة منذ الاعتراف المبدئي.

يتم تسجيل خسائر الائتمان المتوقعة على مدار عمر الأداة للموجودات المالية التي تتضمن ازدياد ملحوظ في مخاطر الائتمان منذ البداية أو منخفضة القيمة الائتمانية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ. الأدوات المالية (تتمة)

انخفاض قيمة الموجودات المالية (تتمة)

الشطب

يتم شطب مجمل القيمة الدفترية للأصل المالي (سواء جزئياً أو كلياً) عندما يتوصل البنك إلى أن المدين ليس لديه موجودات أو مصادر دخل يمكن أن تنتج تدفقات نقدية كافية لسداد المبالغ. ومع ذلك، لا تزال الموجودات المالية المشطوبة خاضعة لإجراءات إنفاذ القانون لكي يتم الامتثال لإجراءات البنك المتعلقة باسترداد المبالغ المستحقة.

الالتزامات

عند تقدير خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة بالنسبة للالتزامات غير المسحوبة، يقوم البنك بتقدير الجزء من الالتزام المتوقع أن يتم سحبه على مدى العمر المتوقع له. يتم احتساب المخاطر في حالة التعثر بعد تطبيق معامل التحويل الائتماني طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة للالتزامات غير المسحوبة استناداً إلى نفس المنهجية المتبعة للتسهيلات الائتمانية الأخرى المسحوبة.

عقود الضمانات وخطابات الاعتماد

يتم قياس التزام البنك مقابل كل ضمان أو خطاب اعتماد بناءً على المبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المدرج في بيان الدخل وخسائر الائتمان المتوقعة طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاماً بتعليمات بنك الكويت المركزي والمخصصات المطلوبة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي أيهما أعلى. ولهذا الغرض، يقوم البنك بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة بناءً على القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة سدادها إلى مالك عقود الضمان مقابل خسائر الائتمان المتكيدة ارتباطاً بها. ويتم خصم النقص مقابل نسبة الفائدة المعدلة بالمخاطر المتعلقة بهذا النوع من المخاطر. ويتم إجراء الاحتساب بناءً على ترجيح السيناريوهات الثلاث لاحتمالات التعثر.

تعديل القروض والسلف إلى العملاء

يسعى البنك، متى كان ذلك ممكناً، إلى إعادة هيكلة القروض بدلاً من تملك الضمانات. وقد يتضمن ذلك تمديد أجل ترتيبات السداد والاتفاق على شروط جديدة للقروض. بعد إعادة التفاوض على الشروط، تسري البنود والشروط للترتيب التعاقدية الجديد في تحديد ما إذا كان القرض ما يزال متأخر السداد أم لا. في حالة إذا كانت التعديلات جوهرية، يتم إلغاء الاعتراف بالتسهيل ويتم الاعتراف بتسهيل جديد ذي بنود وشروط مختلفة بشكل جوهري. ويتم قياس مخصص خسائر للتسهيل استناداً إلى خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً باستثناء في الحالات النادرة التي يعتبر فيها التسهيل الجديد أصلاً مستحدثاً منخفض القيمة الائتمانية. وفي حالة تعديل القروض والسلف إلى العملاء دون إلغاء الاعتراف بها، يتم قياس أي انخفاض في القيمة بواسطة معدل الفائدة الفعلي الأصلي كما تم احتسابه قبل تعديل الشروط. تراجع الإدارة القروض المعاد التفاوض عليها باستمرار لضمان الالتزام بكافة المعايير وإمكانية الوفاء بدفعات السداد المستقبلية.

مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي

يجب على البنك احتساب مخصصات خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بتصنيف التسهيلات الائتمانية وحساب المخصصات. يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية كمتأخرة في حالة عدم استلام المدفوعات في تاريخ السداد التعاقدية، أو إذا تجاوز التسهيل المحددات المتفق عليها سلفاً. يتم تصنيف التسهيل الائتماني كمتأخر ومنخفض القيمة في حالة التأخر في سداد الفائدة/ الربح أو أصل المبلغ لمدة أكثر من 90 يوماً وكانت القيمة الدفترية للتسهيل أكبر من قيمته المتوقع استردادها. إن القروض المتأخرة ولكن غير منخفضة القيمة وتلك منخفضة القيمة يتم ادارتها ومراقبتها كتسهيلات غير منتظمة ويتم تصنيفها بين الفئات الأربع التالية والتي يتم الاستعانة بها لتحديد المخصصات:

الفئة	المعايير	المخصصات المحددة %
تحت المراقبة	غير منتظمة لمدة تصل إلى 90 يوم	-
غير منتظمة	غير منتظمة لمدة 91-180 يوم	20%
ديون مشكوك في تحصيلها	غير منتظمة لمدة 181-365 يوم	50%
ديون معدومة	غير منتظمة لمدة أكثر من 365 يوم	100%

يجوز أن يدرج البنك تسهيل ائتماني في ضمن إحدى الفئات السابقة بناءً على رأي الإدارة حول الظروف المالية و/أو غير المالية للعميل. إضافة إلى مخصصات محددة، يتم احتساب الحد الأدنى للمخصصات العامة بنسبة 1% للتسهيلات النقدية و0.5% للتسهيلات غير النقدية على كافة التسهيلات الائتمانية السارية (بالصافي بعد بعض فئات الضمان التي تنطبق عليها التعليمات ولا تخضع لمخصص محدد).

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

قياس القيمة العادلة

إن القيمة العادلة هي السعر المستلم لقاء بيع أصل ما أو المدفوع لتحويل التزام ما في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس. يتم تصنيف كافة الموجودات والمطلوبات التي يتم قياس قيمتها العادلة أو الإفصاح عنها في البيانات المالية ضمن الجدول الهرمي للقيمة العادلة المبين كما يلي، استناداً إلى مدخلات المستوى الأدنى والتي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

- المستوى 1: الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في أسواق نشطة لموجودات أو مطلوبات مطابقة؛
المستوى 2: أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة ملحوظاً بشكل مباشر أو غير مباشر.
المستوى 3: أساليب التقييم والتي يكون فيها أقل مستوى من المدخلات الجوهرية لقياس القيمة العادلة غير ملحوظ.

يستند احتساب القيمة العادلة للأدوات المسعرة إلى أسعار الشراء المعروضة عند الإقفال. تستند القيمة العادلة للاستثمارات في الصناديق المدارة إلى أحدث صافي قيمة معلنة للموجودات.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة بناء على معدلات الاسعار /الربحية أو الأسعار/التدفقات النقدية المعمول بها بعد تعديلها لكي تعكس الظروف المرتبطة بالجهة المصدرة. إن القيمة العادلة للاستثمارات في صناديق مشتركة أو شركات الضمان أو الأدوات الاستثمارية المماثلة تستند إلى أحدث أسعار شراء معلنة/ صافي قيمة الأصل.

يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة عن طريق خصم التدفقات النقدية المستقبلية وفقاً للأسعار الحالية لأدوات مالية مماثلة.

تعادل القيمة العادلة للأداة المالية المشتقة الربح أو الخسارة غير المحققة الناتجة من ربط الأداة المشتقة بالسوق باستخدام أسعار السوق السائدة أو نماذج التسعير الداخلية.

أرباح أو خسائر "اليوم الأول"

عندما يكون سعر المعاملة مختلفاً بالنسبة للقيمة العادلة عن معاملات السوق الأخرى المعروضة الحالية لنفس الأداة، أو استناداً إلى أسلوب تقييم تتضمن متغيراته فقط بيانات من الأسواق المعروضة، يسجل البنك مباشرة الفرق بين سعر المعاملة والقيمة العادلة (أرباح أو خسائر اليوم الأول) في "صافي إيرادات المتاجرة". في الحالات التي يتم فيها تحديد القيمة العادلة باستخدام بيانات غير معروضة، فإن الفرق بين سعر المعاملة وقيمة النموذج يتم تسجيله فقط في بيان الدخل عندما تصبح المدخلات معروضة أو عندما يتم إلغاء الاعتراف بالأداة.

اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة البيع

إن الموجودات المباعة في ظل التزام متزامن بإعادة الشراء في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه (الالتزام بإعادة شراء (repos) لا يتم إلغاء الاعتراف بها من بيان المركز المالي. وتدرج المبالغ المستلمة بموجب هذه الاتفاقيات كمطلوبات تحمل معدلات فائدة ويتم تسجيل الفرق بين المبيعات وسعر إعادة الشراء كمصروف فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

لا يتم تسجيل الموجودات المشتراة في ظل التزام مقابل بإعادة البيع في تاريخ محدد في المستقبل بسعر متفق عليه - (الالتزام بإعادة شراء عكسي (reverse repos)) - في بيان المركز المالي. إن المبالغ المدفوعة بموجب هذه الاتفاقيات تتم معاملتها كموجودات تكتسب فائدة ويتم معاملة الفرق بين سعر الشراء وسعر إعادة البيع كإيرادات فوائد باستخدام طريقة العائد الفعلي.

المقاصة

تتم المقاصة بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية، ويُدْرَج صافي المبالغ في بيان المركز المالي فقط إذا كان هناك حق ملزم قانوناً لمقاصة المبالغ المحققة وينوي البنك أن يسدد على أساس الصافي أو تحقيق بند الموجودات وسداد بند المطلوبات في نفس الوقت.

ب. الأدوات المالية المشتقة والتحوط

يدخل البنك، في سياق نشاطه المعتاد، في أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن أدوات مالية مشتقة. تدرج المشتقات ذات القيم العادلة الموجبة (أرباح غير محققة) ضمن "الموجودات الأخرى" بينما تدرج المشتقات ذات القيمة العادلة السالبة (خسائر غير محققة) ضمن "المطلوبات الأخرى" في بيان المركز المالي.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ب. الأدوات المالية المشتقة والتحوط (تتمة)

يتم التعامل مع بعض الأدوات المشتقة المتضمنة في أدوات مالية أخرى كمشتقات منفصلة في حالة عدم ارتباطها الشديد من حيث الخصائص والمخاطر الاقتصادية بتلك الخاصة بالعقد الرئيسي ولا يتم إدراج العقد الرئيسي بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل. ويتم قياس هذه الأدوات المشتقة المتضمنة وفقاً للقيمة العادلة مع تسجيل التغيرات في القيمة العادلة في بيان الدخل.

يتم بشكل عام قياس القيمة العادلة بالرجوع إلى أسعار السوق المعلنة ونماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج التسعير وفق الملائم. تدرج أي تغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة مباشرة في بيان الدخل ويفصح عنها ضمن إيرادات التشغيل. تتضمن المشتقات المحتفظ بها بغرض المتاجرة أيضاً تلك المشتقات التي لا تتأهل لمحاسبة التحوط المبينة أدناه.

لأغراض محاسبة التحوط، تصنف معاملات التحوط إلى فئتين (أ) معاملات تحوط القيمة العادلة التي توفر التحوط ضد مخاطر التغيرات في القيمة العادلة لأصل أو التزام معترف به، و (ب) معاملات تحوط التدفقات النقدية التي توفر التحوط من التعبير في التدفقات النقدية الذي إما ينسب إلى مخاطرة معينة مرتبطة بأصل أو التزام معترف به أو معاملة متوقعة.

متطلبات فعالية التحوط

تتأهل علاقة التحوط لمحاسبة التحوط عندما تستوفي كافة متطلبات الفعالية التالية:

- « هناك "علاقة اقتصادية" بين البند الذي يتم التحوط له وأداة التحوط.
- « ليس لمخاطر الائتمان "تأثير مهيم على التغيرات في القيمة" والتي تنتج من العلاقة الاقتصادية.
- « تماثل نسبة التحوط بعلاقة التحوط تلك الناتجة من حجم البند الذي يتم التحوط له والذي يقوم البنك بالفعل بالتحوط له وكذلك حجم أداة التحوط والذي يستخدمه البنك فعلياً في التحوط لحجم البند الذي يتم التحوط له.

يتم توثيق هدف وإستراتيجية إدارة المخاطر، في بداية التحوط، بما في ذلك تعريف أداة التحوط والبند الذي يتم التحوط له المتعلق بها وطبيعة المخاطرة المتحوط لها وكيفية قيام البنك بتقييم فعالية علاقة التحوط لاحقاً، يجب تقييم التحوط وتحديد على أنها معاملة تحوط فعالة على أساس مستمر.

بالنسبة لمعاملات تحوط القيمة العادلة التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، تسجل أي أرباح أو خسائر ناتجة من إعادة قياس أداة التحوط وفقاً للقيمة العادلة مباشرة ضمن "موجودات أخرى" أو "مطلوبات أخرى" وفي بيان الدخل. تعدل أي أرباح أو خسائر ذات صلة بالبند المتحوط له والمتعلقة بالمخاطرة المتحوط لها مقابل القيمة الدفترية للبند المتحوط له وتسجل في بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات تحوط التدفقات النقدية التي تستوفي شروط محاسبة التحوط، يسجل الجزء من الأرباح أو الخسائر من أداة التحوط والذي تحدد أنه تحوط فعال مباشرة في بيان الدخل الشامل كما يتم تسجيل الجزء غير الفعال في بيان الدخل. بالنسبة لتحوط التدفقات النقدية التي تؤثر على معاملات مستقبلية تؤدي لاحقاً إلى الاعتراف بأصل أو التزام مالي، يتم إعادة تصنيف الأرباح أو الخسائر المتعلقة بها والتي تم تسجيلها في بيان الدخل الشامل إلى بيان الدخل في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر الأصل المالي أو الالتزام المالي خلالها على بيان الدخل.

بالنسبة لمعاملات التحوط التي لا تستوفي معايير محاسبة التحوط، تؤخذ أي أرباح أو خسائر ناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة لأداة التحوط مباشرة إلى بيان الدخل.

يتم إيقاف محاسبة التحوط مستقبلاً عند انتهاء صلاحية أداة التحوط أو بيعها أو انتهاء مدتها أو ممارستها أو عندما لا تعد مستوفية لشروط محاسبة التحوط أو عندما لا تعد المعاملات المستقبلية متوقعة الحدوث أو في حالة إلغاء التصنيف. في ذلك الوقت، يتم الاحتفاظ بأي أرباح أو خسائر تراكمية لأداة التحوط والمسجلة في حقوق الملكية حتى يتم حدوث المعاملات المتوقعة. عندما يصبح من غير المتوقع حدوث المعاملات المستقبلية أو عندما يتم إلغاء التصنيف، يتم تحويل صافي الربح أو الخسارة المتراكمة المسجلة في حقوق الملكية إلى بيان الدخل. في حالة معاملات تحوط القيمة العادلة لأدوات مالية تحمل فائدة، فإن أي تعديل على قيمتها الدفترية فيما يتعلق بالتحوط الموقوف يتم إطفائه على مدى الفترة المتبقية حتى الاستحقاق.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ج. الضمانات المعاد الاحتفاظ بها

يقوم البنك أحياناً بتملك بعض الموجودات المقدمة كضمانات ضمن تسوية القروض والسلف ذات الصلة. يدرج مثل هذا الأصل بالقيمة الدفترية للقروض والسلف ذات الصلة أو القيمة العادلة الحالية لتلك الموجودات، أيهما أقل. تسجل الأرباح أو الخسائر من البيع وخسائر إعادة التقييم في بيان الدخل.

يقوم البنك بمراجعة الضمانات المعاد حيازتها والمصنفة كـ "موجودات أخرى" في تاريخ كل بيانات مالية، ويتأكد من تصنيفها طبقاً للسياسة المحاسبية المطبقة على نفس الفئة من الاستثمارات.

د. مخصصات

تسجل المخصصات عندما يكون من المحتمل - نتيجة لأحداث سابقة - ظهور حاجة إلى تدفق الموارد الاقتصادية خارج البنك من أجل سداد التزام حالي أو قانوني أو استدلالي ويكون بالإمكان تقدير المبلغ بشكل موثوق منه. يتم عرض المصروف المتعلق بأي مخصص في بيان الدخل بالصافي بعد أي استرداد.

هـ. مكافأة نهاية الخدمة

يلتزم البنك بموجب قانون العمل الكويتي والعقود المحددة للموظفين، إن وجدت، بدفع مكافأة نهاية الخدمة للموظفين عند نهاية الخدمة. عادة ما يستند استحقاق المكافأة إلى طول مدة خدمة الموظفين وإتمام الحد الأدنى من مدة الخدمة. إن التكلفة المتوقعة لهذه المزايا يتم استحقاقها خلال فترة التوظيف. إن برنامج المزايا المحددة غير ممول. يتم تحديد القيمة الحالية لالتزام المزايا المحددة سنوياً من خلال تقييمات إكتوارية بواسطة طريقة الوحدات الائتمانية المتوقعة. ويتضمن التقييم الاكتواري العديد من الافتراضات مثل معدل الخصم وزيادات الراتب المستقبلية ومعدلات الوفيات. يتم مراجعة هذه الافتراضات في تاريخ كل بيانات مالية.

و. أسهم الخزينة

تتكون أسهم الخزينة من أسهم البنك الصادرة التي تم إعادة شرائها لاحقاً من قبل البنك ولم يتم إعادة إصدارها أو إلغاؤها بعد، بما في ذلك التكاليف المتعلقة بها مباشرة. يتم المحاسبة عن أسهم الخزينة باستخدام طريقة التكلفة. وفقاً لهذه الطريقة، يتم إدراج المتوسط المرجح لتكلفة الأسهم المعاد شرائها في حساب مقابل ضمن حقوق الملكية. عند بيع أسهم الخزينة يتم إدراج الأرباح الناتجة ضمن حساب مستقل في حقوق الملكية ("احتياطي أسهم الخزينة") وهو غير قابل للتوزيع. كما يتم تحميل أي خسائر محققة على نفس الحساب في حدود الرصيد الدائن لذلك الحساب. ويتم تحميل أية خسائر إضافية على الأرباح المرحلة ثم على الاحتياطي الإجباري والاحتياطيات الأخرى. لا يتم دفع أي توزيعات أرباح نقدية عن أسهم الخزينة. ويؤدي إصدار أسهم المنحة إلى زيادة عدد أسهم الخزينة بالتناسب وتخفيض متوسط تكلفة السهم بدون التأثير على إجمالي تكلفة أسهم الخزينة.

ز. مباني ومعدات

تدرج الأرض والمباني مبدئياً بالتكلفة. بعد الاعتراف المبدئي، تدرج الأرض بالمبلغ المعاد تقييمه، والذي يتمثل في القيمة العادلة في تاريخ إعادة التقييم. تتم إعادة التقييم بصورة دورية من قبل مقيمي عقارات متخصصين. يتم تسجيل الفائض أو العجز الناتج من إعادة التقييم في بيان الدخل الشامل إلى الحد الذي لا يتجاوز معه العجز ذلك الفائض المسجل سابقاً. يتم تسجيل الجزء من العجز المرتبط بإعادة التقييم والذي يزيد عن فائض إعادة التقييم المسجل سابقاً في بيان الدخل. وإلى الحد الذي يعكس فيه فائض إعادة التقييم خسارة إعادة تقييم مسجلة سابقاً في بيان الدخل، يتم تسجيل الزيادة في بيان الدخل. عند البيع، يتم تحويل احتياطي إعادة التقييم المتعلق بالأرض المباعة مباشرة إلى الأرباح المرحلة.

تدرج المعدات بالتكلفة ناقصاً الاستهلاك المتراكم وخسائر الانخفاض في القيمة، إن وجدت. لا تستهلك الأرض. يحتسب استهلاك المباني والمعدات على أساس القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة لها.

فيما يلي الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات لغرض احتساب الاستهلاك:

مباني	5 إلى 10 سنوات
معدات	3 إلى 5 سنوات

يتم مراجعة القيمة الدفترية للمباني والمعدات لغرض تحديد أي انخفاض في القيمة عندما تشير الأحداث أو التغيرات في الظروف إلى أن القيمة الدفترية قد لا يمكن استردادها. فإذا توفر مثل ذلك المؤشر وعندما تكون القيمة الدفترية مسجلة بأكثر من مبلغها المقرر الممكن استرداده، تخفض الموجودات إلى قيمها الممكن استردادها. تتم مراجعة القيم التخريدية والأعمار الإنتاجية وطرق الاستهلاك للموجودات، ويتم تعديلها متى كان ذلك ملائماً، في نهاية كل سنة مالية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ح. انخفاض قيمة الموجودات غير المالية

يقوم البنك بتاريخ كل بيانات مالية بإجراء تقييم لتحديد ما إذا كان هناك مؤشر على أن أصلاً قد تنخفض قيمته. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر أو عندما يجب إجراء اختبار انخفاض القيمة السنوي للأصل، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل. إن المبلغ الممكن استرداده للأصل هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة إنتاج النقد ناقصاً التكاليف حتى البيع أو قيمته أثناء الاستخدام أيهما أعلى. عندما تزيد القيمة الدفترية لأصل ما أو لوحدة إنتاج نقد عن المبلغ الممكن استرداده، يعتبر الأصل قد انخفضت قيمته ويخفض إلى مبلغه الممكن استرداده. عند تقييم القيمة أثناء الاستخدام، تخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة إلى قيمتها الحالية باستخدام معدل خصم يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المرتبطة بالأصل. عند تحديد القيمة العادلة ناقصاً التكاليف حتى البيع، يتم استخدام نموذج تقييم مناسب. ويتم تأييد هذه العمليات الحسابية بمضاعفات التقييم أو التقييمات الخارجية أو مؤشرات القيمة العادلة الأخرى المتاحة.

بالنسبة للموجودات ما عدا الشهرة، يتم إجراء تقييم بتاريخ كل بيانات مالية لتحديد ما إذا كان هناك أي مؤشر على أن خسائر انخفاض القيمة المسجلة سابقاً لم تعد موجودة أو قد انخفضت. فإذا ما توفر مثل هذا المؤشر، يقوم البنك بتقدير المبلغ الممكن استرداده للأصل أو وحدة إنتاج النقد. يتم رد خسارة انخفاض القيمة المسجلة سابقاً فقط إذا كان هناك تغير في الافتراضات المستخدمة لتحديد المبلغ الممكن استرداده للأصل منذ أن تم إدراج آخر خسارة من انخفاض القيمة. إن رد خسارة انخفاض القيمة محدود بحيث لا يمكن أن تتجاوز القيمة الدفترية للأصل المبلغ الممكن استرداده أو القيمة الدفترية التي كان من الممكن تحديدها بالصافي بعد الاستهلاك فيما لو لم يتم تسجيل خسارة انخفاض القيمة للأصل في سنوات سابقة. ويسجل هذا الرد في بيان الدخل.

لا يمكن رد خسائر انخفاض القيمة المتعلقة بالشهرة في الفترات المستقبلية.

ط. الاعتراف بالإيرادات

يتم الاعتراف بالإيرادات إلى الحد الذي يحتمل معه تدفق المنافع الاقتصادية إلى البنك ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوق منها.

يتم الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات الأخرى عند تقديم الخدمات. يتم الاعتراف بإيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت الحق في استلام المدفوعات.

ي. إيرادات ومصروفات فوائد

يتم الاعتراف بإيرادات ومصروفات الفوائد في بيان الدخل لكافة الأدوات التي تحمل فائدة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلية. إن معدل الفائدة الفعلية هو المعدل الذي يقوم بخصم التدفقات النقدية المقدرة المستقبلية تماماً على مدار العمر المتوقع للأداة المالية أو، إذا كان ذلك مناسباً، على مدار فترة أقصر إلى صافي القيمة الدفترية للأصل أو الالتزام المالي. عند احتساب معدل الفائدة الفعلية، يتم مراعاة كافة الأتعاب المدفوعة أو المقبوضة بين أطراف العقد وتكاليف المعاملة وكافة العلاوات أو الخصومات الأخرى، ولكن باستثناء خسائر الائتمان المستقبلية. وبمجرد تعرض أصل مالي منصف كقروض وسلف للانخفاض في القيمة، يتم تسجيل إيرادات الفوائد بواسطة معدل الفائدة المستخدم في خصم التدفقات النقدية المستقبلية لغرض قياس خسارة انخفاض القيمة.

ك. حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة

يتم احتساب مخصص لحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة وفقاً للوائح المالية في دولة الكويت.

ل. عقود التأجير

يقوم البنك في بداية العقد بتقييم ما إذا كان العقد يتمثل في عقد تأجير. ويتمثل عقد العقد في عقد تأجير إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام أصل محدد لفترة زمنية لقاء مقابل نقدي. وفي حالة تحديد العقد كعقد تأجير، يسجل البنك أصل حق الاستخدام والالتزام عقد التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير. كما اختار البنك الاستفادة من إعفاءات الاعتراف لعقود التأجير التي تمتد مدة التأجير بموجبها في تاريخ البدء لمدة 12 شهراً أو أقل وعقود التأجير التي تنخفض فيها قيمة الأصل الأساسي. يتم تسجيل مدفوعات عقود التأجير كمصروفات تشغيل في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى فترة التأجير.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ل. عقود التأجير (تتمة)

موجودات حق الاستخدام

تقاس موجودات حق الاستخدام مبدئياً وفقاً للتكلفة والتي تتضمن المبلغ المبدئي لمطلوبات عقود التأجير معدلة بأي مدفوعات تأجير مسددة في أو قبل تاريخ البدء زائداً أي تكاليف مباشرة مبدئية تم تكبدها. يتم استهلاك أصل حق الاستخدام لاحقاً بواسطة طريقة القسط الثابت على مدى فترة عقد التأجير. إضافة إلى ذلك، يتم تخفيض أصل حق الاستخدام بصورة دورية بخسائر انخفاض القيمة إن وجدت. يسجل البنك موجودات حق الاستخدام ضمن "ممتلكات ومعدات" في بيان المركز المالي.

مطلوبات عقود التأجير

يتم قياس مطلوبات عقود التأجير مبدئياً وفقاً للقيمة الحالية لمدفوعات عقود التأجير غير المسددة في تاريخ بدء العقد مخصومة بمعدل الاقتراض التزايدي للبنك. يتم لاحقاً قياس مطلوبات عقود التأجير وفقاً للتكلفة المطفأة بواسطة طريقة الفائدة الفعلية. إضافة إلى ذلك، يعاد قياس القيمة الدفترية لمطلوبات عقد التأجير في حالة أن يطرأ تعديل أو تغيير في مدة عقد التأجير أو تغيير في مدفوعات عقد التأجير. يسجل البنك مطلوبات عقود التأجير ضمن "مطلوبات أخرى" في بيان المركز المالي.

م. موجودات بصفة الأمانة

إن الموجودات المحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة لا تعامل كموجودات أو مطلوبات خاصة بالبنك وبالتالي هي غير مدرجة في بيان المركز المالي. تدرج الإيرادات من أنشطة الأمانة تحت بند "صافي أتعاب وعمولات".

ن. العملات الأجنبية

يجري قيد المعاملات بالعملات الأجنبية وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ البيانات المالية. يتم تقييم عقود العملات الأجنبية الآجلة وفقاً للأسعار الآجلة السائدة بتاريخ البيانات المالية. وتدرج الأرباح أو الخسائر الناتجة ضمن بيان الدخل.

في حالة الموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغيير في قيمتها العادلة مباشرة ضمن الإيرادات الشاملة الأخرى، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية مباشرة في الإيرادات الشاملة الأخرى. وبالنسبة للموجودات غير النقدية التي يتم تسجيل التغيير في قيمتها العادلة مباشرة في بيان الدخل، يتم تسجيل فروق تحويل العملات الأجنبية في بيان الدخل.

س. النقد والنقد المعادل

يشتمل النقد والنقد المعادل لأغراض بيان التدفقات النقدية على النقد في الصندوق والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى (بما في ذلك بنك الكويت المركزي) ذات فترات الاستحقاق الأصلية التي لا تزيد عن ثلاثين يوماً من تاريخ الإيداع.

ع. تقارير القطاعات

إن القطاع هو جزء مميز من البنك يعمل في أنشطة الأعمال التي ينتج عنها اكتساب إيرادات وتكبد تكاليف. تستخدم إدارة البنك قطاعات التشغيل لتوزيع الموارد وتقييم الأداء. ويتم تجميع قطاعات التشغيل التي لها نفس السمات الاقتصادية والمنتجات والخدمات وفئة العملاء – متى كان ذلك ملائماً – وإعداد تقارير حولها كقطاعات قابلة لإعداد التقارير حولها.

ف. الضمانات المالية

يمنح البنك في سياق أعماله العادي ضمانات مالية تتكون من خطابات الاعتماد والضمانات والحوالات المقبولة. يتم تسجيل الضمانات المالية في البيانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة والتي تتمثل في القسط المستلم، ضمن بند "المطلوبات الأخرى". كما يتم قيد القسط المستلم في بيان الدخل ضمن بند "صافي أتعاب وعمولات" على أساس القسط الثابت على مدى فترة الضمان. يتم قياس مطلوبات عقود الضمانات المالية مبدئياً بالقيمة العادلة إذا لم يتم تصنيفها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ولا تنشأ من تحويل لأصل مقاس مبدئياً وفقاً للقيمة الأعلى من بين:

- ◀ مبلغ مخصص الخسائر المحدد طبقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 (راجع بند الموجودات المالية أعلاه)
- ◀ المبلغ المسجل مبدئياً ناقصاً الإطفاء المتراكم المسجل طبقاً لسياسات الاعتراف بالإيرادات المبينة أعلاه، حسبما هو ملائم.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

ص. منح حكومية

تُسجل المنح الحكومية عندما يكون هناك تأكيد معقول بأنه سيتم استلام هذه المنح والالتزام بكافة الشروط المتعلقة بها. عندما تتعلق المنحة ببند مصروفات فيتم الاعتراف بها كإيرادات على أساس متماثل على مدى الفترات التي يتم بها تسجيل التكاليف ذات الصلة كمصروفات، والتي توجد نية للتعويض عنها بالمقابل كما يتم إدراجها ضمن نفس البند ببيان الدخل. وعندما تتعلق المنحة بأصل ما، فيتم الاعتراف بها كإيرادات بمبالغ متساوية على مدى العمر الإنتاجي المتوقع للأصل ذي الصلة.

2.4 الأحكام والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة

خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للبنك، قامت الإدارة باستخدام الأحكام والتقديرات التالية لتحديد المبالغ المدرجة في البيانات المالية. إن أهم الاستخدامات للأحكام والتقديرات هي كما يلي:

تصنيف الأدوات المالية

يستند تصنيف وقياس الموجودات المالية إلى نتائج اختبار تحقق مدفوعات أصل المبلغ والفوائد واختبار نموذج الأعمال. يحدد البنك نموذج الأعمال على مستوى يعكس كيفية إدارة مجموعات الموجودات المالية لتحقيق هدف تجاري معين. يتضمن هذا التقييم أحكام تعكس كافة الأدلة ذات الصلة بما في ذلك كيفية تقييم أداء الأصل وقياسه، والمخاطر التي تؤثر على أداء الموجودات وكيفية إدارتها ومكافأة مديري الموجودات.

يقوم البنك بمراقبة الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى والتي تم إلغاؤها الاعتراف بها قبل استحقاقها بغرض التعرف على أسباب استبعادها ومدى اتساق هذه الأسباب مع الغرض من الأعمال التي تم حيازة الأصل من أجله. تمثل المراقبة جزءاً من التقييم المستمر للبنك لمدى ملائمة نموذج الأعمال الذي يتم من خلاله الاحتفاظ بباقي الموجودات المالية. وفي حالة عدم ملائمة نموذج الأعمال، يتم تحديد ما إذا وجد تغير في نموذج الأعمال وبالتالي تغير متوقع في تصنيف هذه الموجودات. تحدد هذه الأحكام ما إذا كان سيتم لاحقاً قياسها بالتكلفة أو بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة، وما إذا كان سيتم عرض التغيرات في القيمة العادلة للأدوات في بيان الدخل أو بيان الدخل الشامل. للمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على الإيضاح 2.3 (أ) تصنيف الأدوات المالية.

خسائر انخفاض القيمة للأدوات المالية

إن قياس مخصص خسائر الائتمان المتوقعة للموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى يتطلب استخدام نماذج معقدة وافتراضات جوهرية حول الظروف الاقتصادية المستقبلية والسلوك الائتماني. كما يجب اتخاذ عدد من الأحكام الجوهرية عند تطبيق متطلبات المحاسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة ومنها:

- « تحديد معايير الارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان،
- « اختيار النماذج والافتراضات المناسبة لقياس خسائر الائتمان المتوقعة، و
- « تحديد عدد السيناريوهات المستقبلية وترجيحاتها النسبية.

يقوم البنك بتقدير خسائر الائتمان المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالتكلفة المطفأة وبالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى باستثناء القروض والسلف إلى البنوك والعملاء حيث يقوم البنك بشأنها بتطبيق متطلبات انخفاض القيمة وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. إن تحديد خسائر الائتمان المتوقعة يتضمن الاستعانة بالبيانات والافتراضات الخارجية والداخلية بصورة جوهرية. لمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى الإيضاح 2.3 (أ) حول انخفاض قيمة الأدوات المالية.

تقييم الأدوات المالية غير المسعرة

يستند تقييم الأدوات المالية غير المسعرة عادةً إلى أحد العوامل التالية:

- « معاملات حديثة في السوق ذات شروط متكافئة.
- « التدفقات النقدية المتوقعة مخصومة بالمعدلات الحالية المطبقة لبنود ذات شروط وسمات مخاطر مماثلة.
- « القيمة العادلة الحالية لأداة أخرى مماثلة إلى حد كبير.
- « نماذج التقييم.

يراجع البنك أساليب التقييم بصورة دورية ويقوم باختبارها للتأكد من مدى ملائمة هذه الأساليب باستخدام إما الأسعار من معاملات حالية مثبتة في السوق لنفس الأداة المالية أو أي بيانات سوقية أخرى متاحة ملحوظة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.4 الأحكام والتقدير والافتراضات المحاسبية الهامة (تتمة)

تقييم الأدوات المالية غير المسعرة (تتمة)

يتم احتساب القيم استناداً إلى الافتراضات الهامة بما في ذلك أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الفائدة والتقلبات ... إلى غير ذلك. كما يستند حجم التغيرات في هذه الأسعار والتقلبات إلى حركات السوق التي لا يمكن التنبؤ بها بشكل مؤكد.

2.5 معايير صادرة ولكن لم تسر بعد

لم يتم تطبيق عدد من المعايير الجديدة والتعديلات على المعايير والتفسيرات التي تسري للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021 بشكل مبكر عند إعداد البيانات المالية للشركة. ينوي البنك تطبيق هذه المعايير - متى أمكن ذلك - عندما تصبح سارية المفعول.

الانتقال لاستخدام معدل الإيبور (المرحلة 2 من الإصلاح المعياري لأسعار الفائدة)

نشر مجلس معايير المحاسبة الدولية في 27 أغسطس 2020 المرحلة الثانية من الإصلاح المعياري لأسعار الفائدة - التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية 9 ومعياري المحاسبة الدولي 39 والمعيار الدولي للتقارير المالية 7 والمعيار الدولي للتقارير المالية 4 والمعيار الدولي للتقارير المالية 16 (المرحلة 2 من إصلاح معدل الإيبور). تطرح المرحلة 2 من إصلاح معدل الإيبور إعفاءات مؤقتة لمعالجة المشكلات المحاسبية التي تنشأ عن استبدال معدل الإيبور (سعر الفائدة بين البنوك) بمعدل ربح بديل خالي تقريباً من المخاطر. يسري التعديل على فترات البيانات المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 2021 مع السماح بالتطبيق المبكر.

يظل تأثير استبدال معدل الإيبور (سعر الفائدة بين البنوك) بمعدل ربح بديل خالي تقريباً من المخاطر على منتجات وخدمات البنك من جوانب التركيز الرئيسية. لدى البنك عقود تستند بشكل ما إلى معدل الإيبور مثل الليبور والتي تمتد لما بعد السنة المالية 2021 حيث من المحتمل حينها أن يتم وقف نشر معدلات الإيبور. والبنك حالياً بصدد تقييم تأثير انتقال البنك إلى تطبيق أنظمة المعدلات الجديدة بعد عام 2021 عن طريق مراجعة التغيرات التي تطرأ على منتجاته وخدماته وأنظمتها وكذلك عملية رفع التقارير لديه وسياصل الاستعانة بأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين لدعم عملية الانتقال بشكل منظم وتخفيف المخاطر الناتجة من الانتقال.

3 تأثير جائحة كوفيد-19

جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020

لقد تسببت جائحة كورونا (كوفيد-19) في حالات من عدم التيقن بالبيئة الاقتصادية على مستوى العالم، مما أدى إلى اتخاذ السلطات العديد من الإجراءات لمحاولة احتواء انتشار الفيروس وتأثيره، مثل حظر رحلات الطيران وفرض القيود على السفر وتطبيق الحجر الصحي وفرض القيود على الأنشطة التجارية بما في ذلك قرارات الإغلاق الكلي والجزئي. وقد تستمر جائحة كوفيد-19 في التأثير سلباً على الأعمال والأطراف المقابلة والعملاء لدى البنك، وكذلك دولة الكويت و/أو الاقتصاد العالمي لفترة زمنية أطول.

تأجيل القروض الاستهلاكية والمقسطة

استجابةً لقرار مجلس إدارة اتحاد مصارف الكويت، أعلن البنك عن تأجيل تحصيل مدفوعات القروض الاستهلاكية والمقسطة وكذلك مدفوعات بطاقات الائتمان لفترة ستة أشهر اعتباراً من شهر أبريل 2020 دون تحميل فائدة أو أي رسوم أخرى إضافية نتيجةً لهذا التأجيل. ويعتبر تأجيل الأقساط بمثابة دعم سيولة قصير الأجل لمعالجة مشكلات التدفقات النقدية المحتملة لدى المقترضين من الأفراد. وأدى نظام تأجيل القروض إلى خسائر تعديل على مدار اليوم الأول بمبلغ 42,212 ألف دينار كويتي نتيجة تعديل التدفقات النقدية التعاقدية. وتم تحميل خسائر التعديل على الأرباح المرحلة طبقاً للسياسة المحاسبية للبنك المبينة بالإيضاح 2.1.

الخدمات الأخرى المتأثرة للعملاء من غير الأفراد

تأجيل الأقساط: استناداً إلى تعليمات بنك الكويت المركزي، أتاح البنك للخدمات الأخرى المتأثرة للعملاء من غير الأفراد خيار تأجيل سداد الأقساط لمدة 6 أشهر دون تحمل أي غرامات ورسوم. كما أفاد البنك هؤلاء العملاء بأنه سيتم الاستمرار في استحقاق الفائدة بمعدلاتها التعاقدية الحالية خلال فترة السماح وكذلك تلك المسددة بعد انتهاء فترة السماح في سبتمبر 2020.

3. تأثير جائحة كوفيد-19 (تتمة)

جائحة كوفيد-19 خلال عام 2020 (تتمة)

الخدمات الأخرى المتأثرة للعملاء من غير الأفراد (تتمة)

القروض الميسرة الجديدة: تماشياً مع تعليمات بنك الكويت المركزي حول القروض الميسرة للعملاء المتضررين نتيجة جائحة كوفيد-19 لتغطية عجز التدفقات النقدية، منح البنك قروضاً لعملاء المشروعات الصغيرة والمتوسطة والعملاء من الشركات. ومدة القروض هي بحد أقصى 3 سنوات مع فترة سماح سنة واحدة بسعر فائدة ثابت بنسبة 2.5% سنوياً. وسوف تتحمل الحكومة الكويتية تكلفة الفائدة بالكامل عن السنة الأولى وبنسبة 50% من تكلفة الفائدة عن السنة الثانية.

المنحة الحكومية

للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد-19، قامت حكومة دولة الكويت باتخاذ تدابير لمساعدة الشركات الخاصة استجابة للجائحة. وتشمل هذه التدابير المساعدة الحكومية المقدمة للقوى العاملة في القطاع الخاص.

خلال السنة، تلقى البنك دعماً مالياً لمواجهة جائحة كوفيد-19 من الهيئة العامة للقوى العاملة بحكومة الكويت وقام بتسجيله في بيان الدخل كإقطاع إلى "مصروفات الموظفين" على أساس متماثل على مدار فترات قيام البنك بتسجيل المصروفات عن مصروفات الموظفين ذات الصلة.

إجراءات الدعم لمواجهة الجائحة

اتخذ بنك الكويت المركزي في الثاني من أبريل 2020 عدة إجراءات في إطار جهوده لدعم الاقتصاد المحلي والقطاع المصرفي في الكويت عن طريق تفعيل عدة إجراءات لتعزيز قدرة البنوك على القيام بدور حيوي في الاقتصاد وزيادة قدرتها الإقراضية وتعزيز إمكانياتها التمويلية وتشجيعها على إقراض القطاعات الاقتصادية المنتجة وتوفير السيولة للعملاء المتضررين. فيما يلي الإجراءات السارية حتى 31 ديسمبر 2020:

- ▶ تخفيض نسبة تغطية السيولة من 100% إلى 80%.
- ▶ تخفيض نسبة صافي التمويل المستقر من 100% إلى 80%.
- ▶ تخفيض نسبة السيولة الرقابية من 18% إلى 15%.
- ▶ رفع الحد الأقصى للفجوة التراكمية السالبة المتعلقة بالسيولة عبر النطاقات الزمنية المتعددة.
- ▶ زيادة الحد الأقصى المسموح للتمويل من 90% إلى 100% بالنسبة للودائع.
- ▶ الإفراج عن المصدرة الرأسمالية التحوطية بنسبة 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر في صورة الشريحة 1 من حقوق ملكية المساهمين.
- ▶ تخفيض أوزان المخاطر فيما يخص الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من 75% إلى 25% لأغراض كفاية رأس المال.
- ▶ زيادة حدود نسبة حجم القرض إلى القيمة في حالة القروض الممنوحة للأفراد لأغراض شراء و/أو تطوير العقارات.

استمرارية الأعمال

استجابة للجائحة، قام البنك بتطبيق بروتوكولات العودة إلى أماكن العمل والضوابط الرقابية التي تعطي الأولوية لصحة العملاء والموظفين والشركاء المجتمعين عن طريق الإبقاء على بيئة العمل آمنة قدر الإمكان. وهذه الإجراءات تشمل: فتح الفروع في ظل إرشادات صارمة للحفاظ على السلامة والسماح للموظفين بالعمل من عن بعد والاستفادة من منصات العمل الإلكترونية وخطط مواصلة الأعمال واستراتيجيات الطوارئ مسبقة التخطيط للعمليات الجوهرية المنفذة بمواقع العمل. هذه الإمكانيات سمحت لنا بمواصلة تقديم الخدمة لعملائنا. سيواصل البنك إدارة المخاطر التشغيلية المتزايدة المتعلقة بتنفيذ خطط استمرارية الأعمال طبقاً لسياسات إدارة المخاطر.

راجع الإيضاح 24 حول البيانات المالية للاطلاع على مستجدات مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة الناتجة عن جائحة كوفيد-19.

4. إيرادات فوائد

2020 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي	
9,425	17,498	سندات خزانة حكومة الكويت وسندات بنك الكويت المركزي
4,692	4,990	استثمارات في أوراق دين مالية
5,902	14,852	إيداعات لدى البنوك
189,329	238,304	قروض وسلف إلى البنوك والعملاء*
209,348	275,644	

* تشمل القيمة عن السنة السابقة مبلغ 19,714 ألف دينار كويتي من تسهيل ائتماني منخفض القيمة بناء على الحكم الصادر من محكمة الاستئناف.

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية
31 ديسمبر 2020

5. مصروفات فوائد

2019 الف دينار كويتي	2020 الف دينار كويتي	
3,251	3,483	حسابات تحت الطلب وحسابات ادخار
88,594	65,293	ودائع محددة الأجل
12,330	9,208	قروض بنكية
7,065	6,597	سندات مساندة - الشريحة 2
111,240	84,581	

6. صافي أتعاب وعمولات

2019 الف دينار كويتي	2020 الف دينار كويتي	
38,884	31,715	إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات
(9,340)	(7,579)	إجمالي مصروفات الأتعاب والعمولات
29,544	24,136	

يتضمن إجمالي إيرادات الأتعاب والعمولات مبلغ 366 ألف دينار كويتي (2019: 338 ألف دينار كويتي) من الأنشطة بصفة الأمانة.

7. مخصصات محددة

2019 الف دينار كويتي	2020 الف دينار كويتي	
73,137	62,360	قروض وسلف للعملاء
(2,665)	2,116	- نقدية (إيضاح 12)
		- غير نقدية (إيضاح 18)
70,472	64,476	

8. ربحية السهم الأساسية والمخفضة

تحتسب مبالغ ربحية السهم الأساسية عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة.

تحتسب مبالغ ربحية السهم المخفضة عن طريق قسمة ربح السنة الخاص بمساهمي البنك على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة زائداً المتوسط المرجح لعدد الأسهم التي سيتم إصدارها عند تحويل كافة الأسهم المحتملة المخفضة إلى أسهم. ليس لدى البنك أسهم محتملة مخفضة قائمة كما في 31 ديسمبر 2020.

2019 الف دينار كويتي	2020 الف دينار كويتي	
63,643	28,799	ربح السنة
سهم	سهم	
2,898,133,288	2,927,815,660	المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة، بالصافي بعد أسهم الخزينة
فلس	فلس	
22	10	ربحية السهم الأساسية والمخفضة

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2020

9. النقد والنقد المعادل

2019 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	
186,022	303,156	أرصدة لدى بنك الكويت المركزي
156,392	220,517	نقد في الصندوق وفي حسابات جارية لدى بنوك أخرى ومؤسسات مالية أخرى
505,520	582,301	ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى تستحق خلال ثلاثين يوماً
847,934	1,105,974	
(53)	(49)	ناقصاً: مخصص خسائر الائتمان المتوقعة
847,881	1,105,925	

في 31 ديسمبر 2020، قدرت الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى المستحقة لمدة تزيد عن 30 يوماً بمبلغ 3,033 ألف دينار كويتي (2019: 128,450 ألف دينار كويتي) وقد تم تسويتها مقابل مخصص خسائر الائتمان المتوقعة بمبلغ لا شيء دينار كويتي (2019: 82 ألف دينار كويتي).

في 31 ديسمبر 2020 و2019، تم تصنيف النقد والنقد المعادل والودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

10. سندات خزينة حكومة الكويت

يقوم بنك الكويت المركزي نيابة عن وزارة المالية بإصدار هذه الأدوات المالية.

2019 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	
123,500	34,500	تستحق خلال سنة واحدة
108,500	74,000	تستحق بعد سنة
232,000	108,500	

في 31 ديسمبر 2020 و2019، تعتبر سندات خزينة حكومة الكويت منخفضة المخاطر ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

11. سندات بنك الكويت المركزي

يتم إصدار هذه الأدوات المالية من قبل بنك الكويت المركزي، وهي تستحق خلال فترة لا تزيد عن سنة واحدة من تاريخ الإصدار.

2019 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	
278,675	280,724	سندات بنك الكويت المركزي

في 31 ديسمبر 2020 و2019، تعتبر سندات بنك الكويت المركزي منخفضة المخاطر ويتم تصنيفها ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم تقع أي حركات بين المراحل.

12. قروض وسلف للبنوك والعملاء

تمثل القروض والسلف المبالغ المدفوعة إلى البنوك والعملاء. فيما يلي تقييم البنك لتركز مخاطر الائتمان استناداً إلى الغرض الأساسي من القروض والسلف الممنوحة:

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية
31 ديسمبر 2020

12. قروض وسلف للبنوك والعملاء (تتمة)

في 31 ديسمبر 2020:

المجموع ألف دينار كويتي	باقي دول العالم ألف دينار كويتي	آسيا والمحيط الهادي ألف دينار كويتي	غرب أوروبا ألف دينار كويتي	دول الشرق الأوسط الأخرى ألف دينار كويتي	الكويت ألف دينار كويتي	أ. قروض وسلف للعملاء
1,862,186	7,143	-	-	-	1,855,043	شخصية
140,556	-	-	-	27,949	112,607	مالية
420,074	-	-	17,231	3,033	399,810	تجارية
282,483	-	-	-	22,744	259,739	نفط خام وغاز
236,197	-	-	-	10,561	225,636	إنشائية
271,408	-	-	-	1,213	270,195	صناعية
710,935	-	-	-	15,981	694,954	عقارية
460,233	-	-	-	247,284	212,949	أخرى
4,384,072	7,143	-	17,231	328,765	4,030,933	مجمل القروض والسلف للعملاء
(267,535)						ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
4,116,537						القروض والسلف للعملاء
193,220	20,520	-	-	141,971	30,729	ب. قروض وسلف للبنوك
(1,157)						مجمل القروض والسلف للبنوك
192,063						ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
						القروض والسلف للبنوك
في 31 ديسمبر 2019:						
المجموع ألف دينار كويتي	باقي دول العالم ألف دينار كويتي	آسيا والمحيط الهادي ألف دينار كويتي	غرب أوروبا ألف دينار كويتي	دول الشرق الأوسط الأخرى ألف دينار كويتي	الكويت ألف دينار كويتي	أ. قروض وسلف للعملاء
1,779,515	8,210	-	-	-	1,771,305	شخصية
253,133	-	-	-	107,859	145,274	مالية
456,330	-	-	-	10,455	445,875	تجارية
251,387	-	-	-	15,490	235,897	نفط خام وغاز
290,435	-	-	-	9,189	281,246	إنشائية
304,355	-	-	-	7,728	296,627	صناعية
697,164	-	-	-	9,822	687,342	عقارية
473,531	-	-	-	274,385	199,146	أخرى
4,505,850	8,210	-	-	434,928	4,062,712	مجمل القروض والسلف للعملاء
(281,242)						ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
4,224,608						القروض والسلف للعملاء
214,058	26,567	18,941	4,546	120,993	43,011	ب. قروض وسلف للبنوك
(1,080)						مجمل القروض والسلف للبنوك
212,978						ناقصاً: مخصص انخفاض القيمة
						قروض وسلف للبنوك

12. قروض وسلف للبنوك والعملاء (تتمة)

الحركة في مخصص انخفاض القيمة

2019 ألف دينار كويتي			2020 ألف دينار كويتي			
المجموع	عام	محدد	المجموع	عام	محدد	
295,643	247,225	48,418	282,322	249,030	33,292	في 1 يناير
(88,263)	-	(88,263)	(80,764)	-	(80,764)	مبالغ مشطوبة
74,942	1,805	73,137	67,134	4,774	62,360	المحمل على بيان الدخل
282,322	249,030	33,292	268,692	253,804	14,888	في 31 ديسمبر

إن المخصصات المحددة والعامّة تستند إلى المتطلبات الواردة ضمن تعليمات بنك الكويت المركزي والمعيار الدولي للتقارير المالية 9 التزاما بتعليمات بنك الكويت المركزي. راجع إيضاح 2.3 (أ) انخفاض قيمة الأدوات المالية للاطلاع على المزيد من المعلومات.

تمثل استردادات القروض، بالصافي بعد الشطب، صافي الفرق بين القروض المشطوبة خلال السنة بمبلغ 5,846 ألف دينار كويتي (2019: 2,762 ألف دينار كويتي) والاستردادات بقيمة 11,358 ألف دينار كويتي (2019: 13,677 ألف دينار كويتي).

2019 ألف دينار كويتي			2020 ألف دينار كويتي			إن الحركة في مخصصات انخفاض قيمة القروض والسلف حسب الفئة هي كما يلي:
المجموع	قروض استهلاكية	قروض للشركات	المجموع	قروض استهلاكية	قروض للشركات	
295,643	24,816	270,827	282,322	22,417	259,905	في 1 يناير
(88,263)	(17,462)	(70,801)	(80,764)	(23,281)	(57,483)	مبالغ مشطوبة
74,942	15,063	59,879	67,134	18,538	48,596	المحمل على بيان الدخل
282,322	22,417	259,905	268,692	17,674	251,018	في 31 ديسمبر

راجع إيضاح 24 (أ) حول الموجودات المالية منخفضة القيمة بشكل منفرد حسب الفئة.

تم إدراج مخصص التسهيلات غير النقدية بمبلغ 15,406 ألف دينار كويتي (2019: 13,846 ألف دينار كويتي) ضمن مطلوبات أخرى (إيضاح 18).

مقارنة بين إجمالي المخصصات وخسائر الائتمان المتوقعة وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9 فيما يتعلق بالتسهيلات الائتمانية:

2019 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	
282,322	268,692	مخصص التسهيلات النقدية
13,846	15,406	مخصص التسهيلات غير النقدية
296,168	284,098	إجمالي مخصصات التسهيلات الائتمانية
189,942	171,978	خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9
106,226	112,120	زيادة إجمالي المخصصات عن خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية وفقا للمعيار الدولي للتقارير المالية 9
36%	39%	زيادة المخصصات كنسبة من إجمالي المخصصات

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2020

13. استثمارات في أوراق مالية

2019 ألف دينار كويتي			2020 ألف دينار كويتي			
القيمة العادلة	من خلال	التكلفة	القيمة العادلة	من خلال	التكلفة	
المجموع	الإيرادات	المطفاة	المجموع	الإيرادات	المطفاة	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
83,539	-	83,539	81,620	-	81,620	استثمارات مسعرة
32,496	-	32,496	34,147	-	34,147	سندات/ صكوك سيادية
15,868	15,868	-	12,104	12,104	-	سندات أخرى
						أسهم
131,903	15,868	116,035	127,871	12,104	115,767	
21,010	201	20,809	21,008	201	20,807	استثمارات غير مسعرة
17,898	17,898	-	26,057	26,057	-	سندات أخرى
38,908	18,099	20,809	47,065	26,258	20,807	أسهم/ صناديق إدارة
(117)	-	(117)	(81)	-	(81)	ناقصا: مخصص خسائر
170,694	33,967	136,727	174,855	38,362	136,493	الائتمان المتوقعة
						في 31 ديسمبر

في 31 ديسمبر 2020 و 2019، تم تصنيف كافة الاستثمارات في أوراق الدين المالية ضمن المرحلة 1. خلال السنة، لم يكن هناك أي حركات بين المراحل.

14. موجودات أخرى

2019 ألف	2020 ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
22,187	14,480	فوائد مدينة مستحقة
18,536	22,920	مدينون متنوعون وآخرون
-	(620)	ناقصا: خسائر الانخفاض في القيمة لمدينين آخرين
72,826	60,238	ضمانات معاد حيازتها (راجع الحركة أدناه)
113,549	97,018	

الحركة في الضمانات المعاد حيازتها:

2019 ألف	2020 ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	
71,031	72,826	في 1 يناير
8,432	-	إضافات
(5,378)	(12,216)	- أسهم مدرجة
(1,259)	(372)	استبعادات
72,826	60,238	خسائر انخفاض القيمة
		في 31 ديسمبر

14. موجودات أخرى (تتمة)

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية بمبلغ 806 ألف دينار كويتي (2019: 2,894 دينار كويتي) بواسطة أسعار السوق المعلنة (المستوى 1). إن القيمة العادلة للعقارات لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية.

يلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي لبيع هذه الموجودات خلال المهلة المحددة باستثناء العقارات بمبلغ 59,432 ألف دينار كويتي (2019: لا شيء دينار كويتي).

15. المستحق إلى البنوك والودائع من المؤسسات المالية

2019 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	المستحق إلى البنوك حسابات جارية وودائع تحت الطلب ودائع محددة الأجل
22,912	39,207	
375,801	511,336	
398,713	550,543	
69,953	80,909	ودائع من مؤسسات مالية حسابات جارية وودائع تحت الطلب ودائع محددة الأجل
948,534	624,428	
1,018,487	705,337	

16. ودائع العملاء

2019 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	حسابات جارية حسابات ادخار ودائع محددة الأجل
1,206,523	1,301,226	
336,314	390,823	
2,407,064	2,341,670	
3,949,901	4,033,719	

تتضمن ودائع العملاء مبلغ 12,787 ألف دينار كويتي (2019: 13,617 ألف دينار كويتي) محتفظ به كضمانات مقابل التزامات غير قابلة للإلغاء بموجب خطابات ائتمان وضمانات (راجع إيضاح 26).

17. سندات مساندة - الشريحة 2

خلال سنة 2016، أصدر البنك سندات مساندة ضمن الشريحة 2 مدرجة بالدينار الكويتي بمبلغ 100,000 ألف دينار كويتي، لمدة تصل إلى 10 سنوات وتتكون من شريحتين متساويتين من السندات ذات المعدلات الثابتة والسندات ذات المعدلات المتغيرة. تحمل السندات ذات المعدلات الثابتة معدل فائدة بنسبة 6.50% سنوياً وتستحق السداد بشكل ربع سنوي على أقساط متأخرة على مدار فترة الخمس السنوات الأولى وسيعاد تحديدها للفترة اللاحقة بنسبة 4.25% فوق معدل الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي (في السنة الخامسة من تاريخ الإصدار). أما السندات ذات المعدلات المتغيرة فهي تحمل معدل فائدة بنسبة 4.00% سنوياً فوق معدل الخصم المعلن من قبل بنك الكويت المركزي ويعاد تحديدها بشكل ربع سنوي بما يخضع لنسبة 1% كحد أقصى فوق المعدل السائد للسندات ذات الفوائد الثابتة كما أنها تستحق السداد بشكل ربع سنوي على أقساط متأخرة. إن هذه السندات غير مكفولة بضمان وقابلة للاستدعاء كلياً أو جزئياً بناء على اختيار البنك بعد مرور 5 سنوات من تاريخ الإصدار بما يخضع لبعض الشروط التي يجب استيفائها والموافقة الكتابية المسبقة لبنك الكويت المركزي.

18. مطلوبات أخرى

2019 الف دينار كويتي	2020 الف دينار كويتي	
30,896	13,957	فوائد دائنة مستحقة
4,980	4,118	إيرادات مؤجلة
13,846	15,406	مخصصات تسهيلات غير نقدية (راجع الحركة أدناه)
25,960	22,969	مخصصات متعلقة بالموظفين
4,025	4,170	مطلوبات التأجير
34,286	25,125	أخرى
113,993	85,745	

الحركة في مخصصات التسهيلات غير النقدية:

2019 الف دينار كويتي	2020 الف دينار كويتي	
16,246	13,846	في 1 يناير
(2,400)	1,560	المحمل (الإفراج) إلى بيان الدخل
13,846	15,406	في 31 ديسمبر

19. رأس المال

2019 الف دينار كويتي	2020 الف دينار كويتي	
304,813	304,813	الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل

كما في 31 ديسمبر 2020، بلغ عدد الأسهم المصرح بها والمصدرة والمدفوعة بالكامل بقيمة 100 فلس للسهم 3,048,127,898 سهماً (2019: 3,048,127,898 سهماً).

20. الاحتياطات

أ) الاحتياطي الإجمالي وفقاً لقانون الشركات والنظام الأساسي للبنك تم تحويل نسبة 10% من ربح السنة قبل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة الوطنية والزكاة إلى الاحتياطي الإجمالي. يجوز للبنك وقف هذه التحويلات السنوية عندما يعادل الاحتياطي نسبة 50% من رأس المال المدفوع.

إن توزيع هذا الاحتياطي محدد بالمبلغ المطلوب لسداد توزيعات أرباح بنسبة 5% من رأس المال في السنوات التي لا تسمح فيها الأرباح المتراكمة بسداد توزيعات أرباح هذا المبلغ.

ب) علاوة إصدار أسهم
إن الرصيد في حساب علاوة إصدار الأسهم غير متاح للتوزيع ولكن يمكن استخدامه لإعادة هيكلة رأس المال لمقاصة الخسائر المتراكمة.

ج) احتياطي إعادة تقييم العقارات
إن احتياطي إعادة تقييم العقارات يمثل فائض القيمة السوقية عن القيمة الدفترية للأرض المملوكة للبنك. إن الرصيد في هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع ويتم إدراجه مباشرة في الأرباح المرحلة عندما يتم بيع الموجودات المتعلقة به.

21. أسهم الخزينة واحتياطي أسهم الخزينة

2019 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	
149,994,610	50,000,000	عدد أسهم الخزينة
4.92%	1.64%	النسبة المئوية لأسهم الخزينة
73,605	24,536	تكلفة أسهم الخزينة (ألف دينار كويتي)
44,098	11,450	المتوسط المرجح للقيمة السوقية لأسهم الخزينة كما في 31 ديسمبر (ألف دينار كويتي)

إن الحركة في أسهم الخزينة كانت كما يلي:

عدد الأسهم	2019	2020	
149,994,610	149,994,610		الرصيد كما في 1 يناير
-	(99,994,610)		مبيعات
149,994,610	50,000,000		الرصيد كما في 31 ديسمبر

إن الرصيد في احتياطي أسهم الخزينة بمبلغ لا شيء دينار كويتي (2019: 24,111 ألف دينار كويتي) غير متاح للتوزيع. تم إدراج المبلغ المكافئ لتكلفة أسهم الخزينة كغير متاح للتوزيع من الاحتياطي الإجمالي وعلاوة إصدار الأسهم واحتياطي أسهم الخزينة والأرباح المرحلة خلال فترة حيازة أسهم الخزينة.

22. توزيعات أرباح مقترحة ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة

أوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بقيمة 5 فلس للسهم (2019: 11 فلس) على رأس المال المصدر القائم كما في 31 ديسمبر 2020. تخضع توزيعات الأرباح النقدية إلى موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

خلال السنة، اعتمد المساهمون بالجمعية العمومية السنوية المنعقدة بتاريخ 31 مارس 2020 توزيعات أرباح نقدية بقيمة 11 فلس للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2019 (10 فلس للسهم للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2018). تم تسجيل توزيعات الأرباح النقدية بتاريخ 31 مارس 2020 وتم دفعها لاحقاً.

إن مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بمبلغ 135 ألف دينار كويتي (2019: 135 ألف دينار كويتي) هي وفقاً للوائح المحلية وتخضع لموافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية السنوية.

23. معاملات مع أطراف ذات علاقة

إن بعض الأطراف ذات علاقة (المساهمون الرئيسيون وأعضاء مجلس الإدارة ومسئولو الإدارة التنفيذية في البنك وعائلاتهم والشركات التي يمثلون المالكن الرئيسيين لها) كانوا عملاء للبنك في سياق الأعمال الطبيعي. تمت الموافقة على شروط هذه المعاملات طبقاً لسياسات البنك.

23. معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

إن المعاملات والأرصدة المدرجة في بيان الدخل وبيان المركز المالي هي كما يلي:

2019 الف دينار كويتي	2020 الف دينار كويتي	عدد الأطراف ذات علاقة		عدد أعضاء مجلس الإدارة أو أعضاء الإدارة التنفيذية		أعضاء مجلس الإدارة
		2019	2020	2019	2020	
						أرصدة
176,918	152,896	14	12	1	1	قروض وسلف
86	19	7	4	6	2	بطاقات ائتمان
25,560	30,774	60	72	8	7	ودائع
						التزامات/مشتقات
5,388	7,454	5	9	1	-	ضمانات / خطابات ائتمان
						معاملات
7,025	5,783	19	22	1	2	إيرادات فوائد
9,512	412	21	20	5	5	مصرف فائدة
120	51	12	11	-	-	صافي الاتعاب والعمولات
2,655	1,654	12	12	-	-	مصرفات أخرى
173	231	2	3	-	-	شراء معدات
						الإدارة التنفيذية:
						أرصدة
47	83	-	-	2	3	قروض وسلف
28	19	-	-	11	10	بطاقات ائتمان
1,491	1,695	-	-	12	14	ودائع
						المعاملات
3	3	-	-	2	3	إيرادات فوائد
28	21	-	-	13	16	مصرف فائدة

إن القروض الصادرة إلى أعضاء مجلس الإدارة ومسؤولي الإدارة التنفيذية تستحق السداد وفقاً للضوابط الرقابية لبنك الكويت المركزي وتحمل معدلات فائدة تتراوح ما بين 2% إلى 6% (2019: 3.5% إلى 6%) سنوياً. إن بعض القروض المقدمة إلى أعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم مكفولة بضمانات. فُدرت القيمة العادلة لهذه الضمانات كما في 31 ديسمبر 2020 بمبلغ 106,708 ألف دينار كويتي (2019: 116,820 ألف دينار كويتي).

تشتمل مكافأة موظفي الإدارة العليا بما في ذلك الإدارة التنفيذية على ما يلي:

2019 الف دينار كويتي	2020 الف دينار كويتي	
4,065	2,708	رواتب ومزايا أخرى
396	636	مكافأة نهاية/إنهاء الخدمة
4,461	3,344	

استراتيجية استخدام الأدوات المالية

كبنك تجاري، تتعلق أنشطة البنك بشكل أساسي باستخدام الأدوات المالية بما في ذلك المشتقات. يقبل البنك الودائع من العملاء بمعدلات ثابتة ومتغيرة لفترات متنوعة، ويسعى إلى اكتساب هوامش فائدة فوق متوسط سعر الفائدة عن طريق استثمار هذه الأموال في موجودات عالية الجودة. كما يسعى البنك إلى زيادة هذه الهوامش بتجميع الأموال قصيرة الأجل والإقراض لفترات أطول بمعدلات فائدة أعلى، مع الحفاظ على السيولة الكافية للوفاء بجميع المطالبات محتملة الاستحقاق.

باستثناء ترتيبات التحوط المحددة، يتم عادةً مقاصة الانكشافات لمخاطر العملات الأجنبية وأسعار الفائدة المرتبطة بهذه الأدوات عن طريق الدخول في مراكز مقابلة وبالتالي يتم السيطرة على التباين في صافي المبالغ النقدية المطلوبة لتسييل مراكز السوق.

إدارة المخاطر

إن استخدام الأدوات المالية يؤدي أيضًا إلى التعرض للمخاطر المرتبطة بها. ويدرك البنك العلاقة بين العائدات والمخاطر ذات الصلة باستخدام الأدوات المالية وتشكل إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من أهداف البنك الإستراتيجية.

تتمثل استراتيجية البنك في الحفاظ على مفهوم إدارة قوية للمخاطر وإدارة العلاقة بين المخاطر/العائدات ضمن وخلال كل نشاط رئيسي من أنشطة أعمال البنك. يقوم البنك باستمرار بمراجعة سياساته وممارساته في إدارة المخاطر للتأكد من عدم تعرض البنك لتقلبات كبيرة في قيمة الموجودات وفي ربحيته.

قام البنك بتشكيل لجنة للمخاطر تابعة لمجلس الإدارة لتعزيز فاعلية مراقبة مجلس الإدارة لمشاكل المخاطر التي تواجه البنك ورفع تقارير دورية إلى مجلس الإدارة متى كان ذلك ملائماً. تقوم هذه اللجنة بالإشراف على عملية إدارة المخاطر لدى البنك على أساس شامل كما تضمن استقلالية قسم إدارة المخاطر لدى البنك. كما تتولى هذه اللجنة مراجعة كافة سياسات إدارة المخاطر ومستوى القدرة على تحمل المخاطر وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. تقوم لجنة المخاطر بمراجعة جميع المخاطر الجوهرية وأي تعرض كبير لا يفي بمعايير الإقراض العادية. ويتألف قسم إدارة المخاطر رئيس إدارة المخاطر الذي يتولى رفع التقارير إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. كما شكل البنك أيضاً لجنة المخاطر التنفيذية والتي يترأسها كل من الرئيس التنفيذي ورئيس إدارة المخاطر، والتي تعتبر اللجنة العليا لحوكمة المخاطر على مستوى الإدارة العليا. ويقوم قسم إدارة المخاطر لدى البنك برفع تقارير منتظمة إلى كل من لجنة المخاطر ولجنة المخاطر التنفيذية بحيث يكون أعضاء اللجان على دراية تامة بكافة أشكال حالات التعرض للمخاطر بالبنك.

تعرض الأقسام التالية المخاطر المختلفة المرتبطة بالأعمال المصرفية وطبيعتها وكيفية إدارتها.

أ. مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في احتمالية التعرض لخسائر مالية نتيجة عجز المقترضين أو الأطراف المقابلة عن الوفاء بالتزاماتهم بالسداد للبنك طبقاً للشروط المتفق عليها. وتنشأ مخاطر الائتمان بصورة أساسية من أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وأنشطة الخزينة.

تنشأ تركيزات مخاطر الائتمان عندما يكون هناك احتمالية لاشتداد الخسائر الناتجة عن حالات التعرض للمخاطر المترابطة على سبيل المثال عندما تحتفظ مجموعة من الأطراف المقابلة بالملكية المشتركة أو تعمل في أنشطة أعمال متماثلة أو ممارسة أعمال في نفس المنطقة الجغرافية، أو من خلال تنفيذ أنشطة لها سمات اقتصادية مماثلة مما يؤدي إلى تأثير قدرة هؤلاء الأطراف بشكل مماثل على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية في حالة ظهور تغيرات في الظروف الاقتصادية أو السياسية أو أي ظروف أخرى.

تشير تركيزات مخاطر الائتمان إلى الحساسية النسبية لأداء البنك تجاه التطورات التي قد تؤثر على قطاع أعمال معين أو منطقة جغرافية أو ملكية معينة.

يطبق البنك سياسات وإجراءات شاملة للسيطرة على جميع هذه المخاطر ومراقبتها. يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال وضع حدود للمعاملات مع الأطراف المقابلة من الأفراد والأطراف المقابلة ذوي الملكية المشتركة ومن خلال مراقبة حالات التعرض لمخاطر الائتمان في ضوء هذه الحدود والتقييم المستمر لتغطية / جودة الضمانات والجدارة الائتمانية للأطراف المقابلة.

يتم تطبيق حدود المخاطر للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وقطاعات الأعمال وحدود الدول لتنويع محفظة الإقراض وتجنب التركيزات غير الملائمة. يتم السيطرة على حالات التعرض لمخاطر الائتمان المتعلقة بأنشطة التداول من خلال استخدام حدود صارمة للأطراف المقابلة واتفاقيات التقاص الأساسية وترتيبات الضمانات (حسب الملائم) ومن خلال الحد من فترات التعرض للمخاطر.

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تتولى إدارات الائتمان المستقلة التي تشمل مخاطر الشركات ومخاطر العملاء، والتي ترفع تقاريرها إلى رئيس إدارة المخاطر، مسؤولية توفير مستوى الإدارة المركزية لمخاطر الائتمان. تتضمن مسؤوليات هذه المجموعات: مراقبة الالتزام بالسياسات والإجراءات الائتمانية، ووضع السياسات المتعلقة بحالات التعرض لمخاطر الائتمان الكبرى التي تشمل الحد الأقصى من التعرض للمخاطر بالنسبة للعملاء من الأفراد ومجموعات العملاء وتركيزات المخاطر الأخرى والحفاظ عليها؛ وتنفيذ مراجعة ائتمانية مستقلة وموضوعية لتقييم مخاطر الائتمان لكل من التسهيلات الجديدة والتسهيلات المجددة، ومراقبة التعرض للمخاطر بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ومراقبة حالات التعرض الخارجي للمخاطر، ومراقبة حالات التعرض لمخاطر مجموعات قطاعات أعمال معينة، والمحافظة على عملية تصنيف تسهيلات البنك وتطويرها وذلك بهدف تصنيف حالات التعرض للمخاطر وتجزئة حالات التعرض للمخاطر إلى قطاعات واضحة، وإعداد تقارير منتظمة يتم رفعها للإدارة العليا في جوانب عمل معينة مثل تركيزات مخاطر العملاء/ القطاعات وحدود الدول وحالات التعرض الخارجي للمخاطر والحسابات متعثرة السداد والمخصصات.

يوجد لدى البنك أيضاً معايير مفصلة لاعتماد الائتمان لكل منتج من منتجات القروض للأفراد. تتنوع معايير الاستحقاق وفقاً لمنتج القرض المحدد ولكنها تتضمن بنود مثل الحد الأدنى من مدة الخدمة والحد الأدنى للراتب وما إلى ذلك. ينبغي على المتقدم للحصول على قروض أيضاً تقديم وثيقة صادرة من صاحب العمل توضح الراتب وطول مدة الخدمة وفي معظم الحالات يتم تقديم التزام من صاحب العمل بتحويل الراتب مباشرة إلى الحساب الجاري الخاص بالمقدم لدى البنك. وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي يجب ألا تتجاوز نسبة إجمالي مدفوعات الديون الشهرية للمقدم إلى الدخل الحدود المقررة.

بخلاف لجنة المخاطر، يوجد لدى البنك ست لجان خاصة بالائتمان هي: لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار، ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية واللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد ولجنة تصويب الائتمان ولجنة التصنيف والمخصصات.

فوض مجلس الإدارة إلى لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار كافة الصلاحيات (باستثناء التسهيلات الائتمانية لأعضاء مجلس الإدارة والأطراف ذات علاقة بهم) في اتخاذ قرارات الائتمان في ضوء تعليمات بنك الكويت المركزي. تتمثل مسؤوليات لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار في المراجعة والاعتماد أو الرفض أو التعديل أو الموافقة المشروطة على طلبات الائتمان في إطار حد الإقراض القانوني لدى البنك وفقاً للسياسات الائتمانية للبنك. كما يحق للجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار منح تفويض الائتمان للجنة الائتمان التنفيذية على النحو المنصوص عليه من قبل مجلس الإدارة.

يحق للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة أو رفض أو تعديل التسهيلات الائتمانية في نطاق الصلاحيات المفوضة والمعتمدة لها. كما يمكن للجنة الائتمان التنفيذية الموافقة على معايير وبرامج الائتمان وحدود الخزينة في ضوء مستوى تحمل المخاطر المعتمد لدى البنك. وللجنة سلطة تشكيل أو تعديل لجان الائتمان الحالية في نطاق الصلاحيات القانونية العامة للجنة. ويتم رفع ملخص قرارات لجنة الائتمان التنفيذية إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة.

تجتمع لجنة الائتمان الإدارية ذات المستوى الأدنى من الصلاحيات المفوضة لها بصفة منتظمة من أجل اعتماد أو رفض أو تعديل طلبات الائتمان المقدمة إليها. وتحال الطلبات التي تخرج عن نطاق حدود صلاحيات لجنة الائتمان الإدارية إلى لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار بناءً على السلطات ذات الصلة. وتتم مراجعة كافة قرارات لجنة الائتمان الإدارية بصورة دورية من قبل رئيس إدارة المخاطر.

تجتمع اللجنة الائتمانية للعملاء الأفراد متى تقتضي الضرورة ولديها صلاحية اعتماد أو رفض أو تعديل الطلبات الائتمانية المقدمة من العملاء الأفراد والتي يتم تقديمها إلى اللجنة ضمن مستويات الصلاحيات المفوضة إليها. وتضمن إحدى عمليات ضمان الجودة المستقلة والمركزية اكتمال ودقة مستندات طلبات القروض مع إجراء مراقبة ائتمانية ومراجعة "القائمة السوداء" ومراقبة التزامات وأمر السداد القائمة والتزامات سداد القروض الأخرى. وتخضع طلبات القروض لعملية تقييم تشمل اتخاذ القرارات على أساس "بطاقة درجات" والتي يعاد التحقق من صحتها بصورة دورية.

تقوم لجنة تصويب الائتمان بمراجعة عمليات تصويب الائتمان الإدارية و/أو الاعتماد أو التوصية بموافقة لجنة الائتمان الإدارية أو لجنة الائتمان التنفيذية. وتتم إحالة كافة مقترحات التسوية أو إعادة الهيكلة أو إعادة الجدولة أو وقف إجراءات الاسترداد أو شطب الديون والتي تتجاوز نطاق الصلاحيات المفوضة للجنة تصويب الائتمان إلى لجنة الائتمان المعنية.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تقوم لجنة التصنيف والمخصصات بأعمالها وفقاً لأحكام قواعد ولوائح بنك الكويت المركزي، وإرشادات السياسة الائتمانية للبنك لتصنيف التسهيلات الائتمانية واحتساب المخصصات والمحاسبة عن الإيرادات الناتجة منها، ومراقبة تصنيف محافظ الائتمان للبنك، وقرارات احتساب المخصصات. كما تتولى اللجنة مسؤولية احتساب المخصصات وفقاً لنماذج ومنهجيات المعيار الدولي للتقارير المالية 9 المطبقة من قبل البنك بما يتفق مع إرشادات بنك الكويت المركزي.

وفقاً لمدى وحجم التعرض لمخاطر العملاء، يجوز مراجعة طلبات الائتمان بالنسبة لإقراض الشركات والإقراض الدولي من قبل مجلس الإدارة ولجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار ولجنة الائتمان التنفيذية ولجنة الائتمان الإدارية ولجنة تصويب الائتمان، وعادة ما تتضمن هذه الطلبات المعلومات التالية: ملخص تنفيذي وملف العميل وموجز بالحدود الائتمانية والمبالغ القائمة وتصنيف المخاطر ومذكرة ائتمانية وتحليل ربحية العميل والتحليل المالي وتحليل التدفقات النقدية وتفاصيل الغرض من القرض والضمانات ومصدر السداد وتفاصيل الضامين، إن كان ذلك ممكناً، والبيانات المالية المدققة و/أو بيانات صافي الموجودات الشخصية متى كان ذلك مناسباً.

توجد لدى البنك حدود إقراض قانونية وحدود تتعلق بالدول وكذلك حدود لقطاعات الأعمال ينبغي التقيد بها عند النظر في الاعتماد فيما يتعلق بالطلبات أو المشاركات الائتمانية ذات الصلة.

يوجد لدى البنك سياسة ائتمان تفصيلية معتمدة من قبل مجلس الإدارة ويتم مراجعتها بشكل دوري. يبين دليل سياسة الائتمان المبادئ الإرشادية ومعايير مخاطر الائتمان التي تحدد حدود منح الائتمان وتقدم الهيكل الذي يجب أن تكون على أساسه الأعمال المصرفية مع التأكد من توافق الأسلوب المتبع مع كافة أنشطة الإقراض. كما يبين سياسة البنك الخاصة بالتعرض المقبول لمخاطر الائتمان الخاصة بكل دولة. يتم اعتماد ومراجعة الحدود الفردية للدول كل على حدة من قبل لجنة مجلس الإدارة للائتمان والاستثمار. يستند هذا الاعتماد إلى تحليل الدول وتقييم متطلبات الأعمال والذي يقوم بأجرائه قسم المؤسسات المالية للبنك وتوصي به لجنة الائتمان الإدارية ولجنة الائتمان التنفيذية.

يقوم قسم المؤسسات المالية بمراجعة منتظمة للحدود العامة للدول المتعلقة بالبنك وتقييم حالات التعرض للمخاطر. تركز المراجعة على الحجم الكلي للمخاطر على مستوى الدول مع إبداء التوصيات لتغيير حدود المخاطر الفردية للدول عند الضرورة.

يعرض تقرير الحد المقبول للمخاطر المعتمد من قبل مجلس الإدارة إطار عمل متوافق لفهم المخاطر على مستوى المؤسسة وسبل التأكد من مراعاة هذه المخاطر عند تنفيذ العمليات اليومية للبنك. يتم مراقبة مستوى المخاطر المقبول المحدد من قبل البنك وتخفيفه إن وجد في الوقت المناسب. ويتحدد الحد المقبول للمخاطر على مستوى كلي للأعمال المصرفية للشركات والمعاملات الدولية ومعاملات الخزينة والأعمال المصرفية للعملاء. يتم تحليل المستوى المقبول للمخاطر في قطاعات الأعمال التي تمثل أهمية لأعمال البنك.

منهجية خسائر الائتمان المتوقعة

يستعين البنك بنظام تصنيف ائتماني داخلي وقام بتطوير نماذج للوصول إلى خسائر الائتمان المتوقعة استناداً إلى متطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية 9. يوضح المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذج من "ثلاث مراحل" لانخفاض القيمة بناءً على التغيرات في الجودة الائتمانية منذ الاعتراف المبدئي. حيث يتم بناءً عليه تصنيف الأداة المالية التي لم تنخفض قيمتها الائتمانية عند الاعتراف المبدئي ضمن المرحلة 1. في حالة وجود زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف المبدئي، تنتقل الأداة المالية إلى المرحلة 2 ولكن لا تعتبر بعد منخفضة القيمة الائتمانية. وفي حالة انخفاض القيمة الائتمانية للأداة المالية، تنتقل الأداة المالية إلى المرحلة 3. راجع الإيضاح 2.3 (أ) حول انخفاض قيمة الأدوات المالية للاطلاع على المزيد من المعلومات المتعلقة بالتصنيف ضمن المراحل.

يحسب البنك خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من التعرض للتعرض بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الاستقطاعات المقررة طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

تتحدد خسائر الائتمان المتوقعة على أساس احتمالية التعثر للتصنيف الائتماني المقابل للتسهيل والخسائر الناتجة عن التعثر والتعرض للمخاطر في حالة التعثر. يتم تقديم المزيد من التفاصيل في الفقرات التالية من قسم منهجية الخسائر الائتمانية المتوقعة. يقوم البنك بتقدير هذه العناصر بواسطة نماذج ملائمة لمخاطر الائتمان تراعي التصنيفات الائتمانية الداخلية والخارجية للموجودات وطبيعة وقيمة الضمانات والسيناريوهات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الكلي وغيرها. فيما يلي ملخص طريقة خسائر الائتمان المتوقعة:

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

منهجية خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

- المرحلة 1: يتم احتساب خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهراً بذلك الجزء من خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة الناتج عن أحداث التعثر في سداد تسهيل ائتماني والتي من المحتمل وقوعها خلال 12 شهر بعد تاريخ البيانات المالية. يقوم البنك باحتساب مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى 12 شهر بناءً على توقعات التعثر المحتمل وقوعها خلال 12 شهراً التالية لتاريخ البيانات المالية.
- المرحلة 2: عندما يسجل تسهيل ائتماني زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ استحداثه بسبب عوامل كمية ونوعية، يسجل البنك مخصص خسائر الائتمان المتوقعة على مدى عمر الأداة. إن الآليات مماثلة لتلك الموضحة أعلاه، إلا أنه يتم تقدير احتمالات التعثر والخسائر الناتجة من التعثر على مدى عمر الأداة. ويتم خصم أوجه العجز النقدي المتوقعة بالنسبة التقريبية لمعدل الفائدة الفعلي الأصلي.
- المرحلة 3: بالنسبة للتسهيل الائتماني الذي يعتبر منخفض القيمة الائتمانية؛ أي وجود دليل موضوعي على التعثر، يقوم البنك باحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للتسهيلات الائتمانية المصنفة ضمن المرحلة 3 بنسبة 100% من التعرض لمخاطر التعثر بالصافي بعد قيمة الضمانات المؤهلة بعد تطبيق الحد الأدنى للاستقطاع وفقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

الازدياد الملحوظ في مخاطر الائتمان

يعتبر البنك الأصل المالي منخفض القيمة الائتمانية عندما يعادل تصنيف مخاطر الائتمان التعريف المقبول عالمياً لـ "درجة الاستثمار". يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية (بخلاف التسهيلات الاستهلاكية/ المقسطة) ضمن المرحلة 2 عندما يتم تفضيف تصنيف المخاطر للملتزم بدرجتين للتسهيلات الائتمانية ضمن درجة الاستثمار وبدرجة واحدة بالنسبة للتسهيلات المدرجة ضمن الفئة غير الاستثمارية.

يطبق البنك معايير كمية متناسقة بالنسبة للمحفظة المصنفة داخلياً عند تقييم الارتفاع الجوهري في مخاطر الائتمان. وفي حالة غياب التصنيفات في البداية، يراعي البنك التصنيف الحالي في تاريخ البيانات المالية، وطريقة الحساب والمستحقات لتحديد المرحلة التي يتم تصنيف التسهيلات ضمنها. إضافة إلى ذلك، يصنف البنك كافة التسهيلات الائتمانية المعاد هيكلتها وغير منخفضة القيمة الائتمانية ضمن المرحلة 2.

مستجدات كوفيد-19: يأخذ البنك في اعتباره خبرته السابقة بالخسائر المستجدة لتعكس الظروف الحالية وكذلك توقعات الظروف الاقتصادية المستقبلية لتقييم ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان أو دليل موضوعي على انخفاض القيمة في ضوء أزمة فيروس كوفيد-19. إن الجوانب الرئيسية التي ركز عليها البنك لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 لكي تعكس زيادة مستوى المخاطر هي كما يلي:

- مراجعة المراحل استناداً إلى تأثير القطاع
- تحديث نموذج احتمالية التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر في ضوء سيناريوهات الاقتصاد الكلي
- الصعوبات المالية المؤقتة للمقترضين مقابل التأثير طويل الأجل أو الدائم
- تحليل قطاعي لقروض الأفراد التي ترتبط بها زيادة احتمالية فقدان الوظائف وخفض الأجور وعدم قدرة غير الكويتيين على العودة إلى البلاد وفي بعض الحالات انتهاء فترة سريان بطاقات الهوية الخاصة بهم
- تقييم تعرض الشركات للمخاطر بصورة جوهرية بشكل فردي لتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان عندما تتوفر بيانات موثوقة
- لن يؤدي تأجيل الأقساط تلقائياً إلى زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان

أدى التقييم المذكور أعلاه إلى تخفيض مرحلي لبعض حالات التعرض للمخاطر والزيادة المقابلة في خسائر الائتمان المتوقعة.

يراعي البنك فترة استحقاق متوقعة تبلغ 7 سنوات للتسهيلات الائتمانية إلى العملاء من الشركات المصنفة ضمن المرحلة 2 ما لم يكن لهذه التسهيلات تاريخ استحقاق تعاقد غير قابل للتديد وجدول دوري للمدفوعات دون أن يتجاوز مبلغ السداد النهائي نسبة 50% من التسهيلات الائتمانية الأصلية. ويحدد البنك فترة استحقاق متوقعة بحد أدنى 5 سنوات بالنسبة للتمويل الاستهلاكي وبطاقات الائتمان بينما يحدد فترة استحقاق تبلغ 15 سنة بالنسبة للقروض السكنية والتمويل.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

منهجية خسائر الائتمان المتوقعة (تتمة)

يأخذ البنك في اعتباره كافة التسهيلات المتعثرة والتي تم تصنيفها بدرجة تتراوح ما بين 8 إلى 10 ضمن الحسابات بالمرحلة 3.

مراجعة المراحل

من المؤشرات الرئيسية للتغيرات في جودة الائتمان لمحفظة القروض مقدار النقل بين المراحل، حيث يشير ذلك إلى ما إذا كانت محفظة القروض قد تعرضت لزيادة كبيرة في مخاطر الائتمان. مع وضع هذا الرأي في الاعتبار، أجرى البنك مراجعة نوعية للمحفظة لتعكس زيادة مخاطر الائتمان للعملاء المشاركين في القطاعات المتأثرة بشدة. تم تحديد مراجعة نوعية للعملاء ضمن الدرجة "6" حيث يكون تأثير القطاع شديداً ونقلها إلى المرحلة 2، لتعكس زيادة مخاطر الائتمان.

يراعي البنك الأصل المالي كأصل "بلا تعثر" (أي لم يعد منخفض القيمة) وبالتالي يعيد تصنيفه من المرحلة 3 عندما لم يعد يستوفي أي من معايير انخفاض القيمة الائتمانية. وبالنسبة للتسهيلات منخفضة القيمة التي يتم تصنيفها ضمن المرحلة 3، فينبغي اجتياز فترة التأخر في سداد الالتزامات (إن وجدت) والوفاء بالمدفوعات المجدولة (على أساس جاري لها جميعاً) لمدة سنة واحدة على الأقل أو كما هي محددة من قبل البنك لكي يتم النظر في تصنيف التسهيل ضمن المرحلة 2/المرحلة 1. كما يأخذ البنك في اعتباره إرشادات بنك الكويت المركزي ذات الصلة قبل إعادة تصنيف أي تسهيل ائتماني بين المراحل. إن فترة التصحيح المقدرة بمدة سنة واحدة لا تنطبق على التسهيلات الاستهلاكية والمقسطة.

تتمثل خسائر الائتمان المتوقعة للقروض والسلف إلى البنوك والعملاء في خسائر الائتمان المتوقعة وفقاً للمعيار الدولي للقرارات المالية 9 طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي أو المخصصات المطلوبة طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، أيهما أعلى.

احتمالية التعثر

تقضي سياسة البنك بتقييم مخاطر الائتمان للخدمات المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تستند العملية إلى أفضل الممارسات العالمية وتضمن الشفافية والاتساق بما يتيح المقارنة بين الملتزمين. يستخدم البنك أداة موزن لتصنيف المخاطر بغرض تصنيف المقترضين من الشركات. وفقاً لأداة موزن لتصنيف المخاطر، يتم تصنيف كافة المقترضين بناءً على تقييمات مالية وتجارية. يأخذ التقييم المالي في الاعتبار الأداء التشغيلي والسيولة وهيكلاً رأس المال وتغطية الدين، في حين يستند التقييم التجاري إلى مخاطر القطاع وجودة الإدارة ووضع الشركة.

يستند الإطار المطبق من قبل البنك في احتساب احتمالية التعثر إلى تصنيف مخاطر الملتزم والتعثر الداخلي وبيانات الاقتصاد الكلي. وطبقاً لبيانات الاقتصاد الكلي، تم مراعاة ثلاثة سيناريوهات (سيناريو أساسي، سيناريو متزايد، سيناريو منخفض). ويستعين البنك بأدوات تصنيف قياسية خاصة بقطاع الأعمال لتقييم التصنيفات/الدرجات التي يتم الاستفادة منها في عملية تقدير احتمالية التعثر. وتتيح هذه الأداة القدرة على تحليل الأعمال واستنتاج تصنيفات المخاطر على مستوى الملتزم والتسهيل على حد سواء. يدعم هذا التحليل استخدام عوامل مالية وكذلك عوامل ذاتية غير مالية. كما يستعين البنك بتصنيفات خارجية من قبل وكالات تصنيف معروفة للمحافظ المصنفة خارجياً.

إن احتمالية التعثر هي احتمالية تعثر الملتزم في الوفاء بالتزاماته في المستقبل. يتطلب المعيار الدولي للقرارات المالية 9 استخدام عامل منفصل لاحتمالية التعثر عن السداد على مدى 12 شهراً وعلى مدى فترة عمر الأداة، وذلك استناداً إلى تخصيص المرحلة الخاص بالملتزم. وينبغي أن يعكس عامل احتمالية التعثر طبقاً للمعيار الدولي للقرارات المالية 9 تقدير البنك لجودة الموجودات المستقبلية. تنتج احتمالية التعثر عن السداد على مدى عمر الأصل من أداة التصنيف استناداً إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية/الخارجية. كما يقوم البنك بتحويل هيكلاً شروط السداد المرتبطة باحتمالية التعثر عن السداد على مدى عمر الأصل إلى احتمالية التعثر عن السداد في فترة زمنية معينة باستخدام النماذج والآليات المناسبة.

بالنسبة للخدمات المصرفية الاستهلاكية، يتم مراقبة سلوك المقترض في السداد بصفة دورية. إن القروض الاستهلاكية غير مكفولة بضمان بشكل عام، ولكن يتم الحد من مخاطر الائتمان من خلال شرط "تحويل الراتب" الذي يتطلب من صاحب العمل الخاص بالعميل دفع راتبه مباشرة إلى حساب الراتب الخاص ببنك الخليج. إذا لم يتم قيد الرواتب ولم تكن هناك أموال في الحسابات، فإن الحسابات تصبح متأخرة السداد. يتم الاستعانة بأيام التأخر في السداد لتحديد مخاطر الائتمان بالنسبة للعملاء من الأفراد. كما تخضع طلبات القروض لعملية تقييم تتضمن "بطاقة الدرجات" بناءً على قرارات البنك التي يعاد التحقق منها بانتظام. إضافة إلى ذلك، تخضع كافة طلبات الائتمان الاستهلاكي للفحص الائتماني من خلال وكالات التصنيف الائتماني لمعلومات الائتمان لتقييم الجدارة الائتمانية ومدى التقدم للائتمان. تم تصنيف احتمالية التعثر بالنسبة للتسهيلات الائتمانية للعملاء من الأفراد إلى مجموعات تشارك خصائص المخاطر المتماثلة.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

احتمالية التعثر (تتمة)

بالنسبة للأدوات المالية في الخزينة والاستثمار في الأوراق المالية وأدوات السوق النقدي ومحافظ الموجودات الأخرى، يتم الاستعانة بالتصنيفات الائتمانية الصادرة من وكالات التصنيف الائتماني الخارجية. ويتم مراقبة وتحديث التصنيفات المعلنة تلك باستمرار.

يطبق البنك حدود دنيا لاحتمالية التعثر على مدى 12 شهراً بنسبة 1% للتسهيلات الائتمانية غير المندرجة ضمن فئة الاستثمار وبنسبة 0.75% للتسهيلات الائتمانية ضمن فئة الاستثمار. ومع ذلك، لا تنطبق هذه الحدود الدنيا على القروض الاستهلاكية والسكنية والتمويل وكذلك على التسهيلات الائتمانية إلى الحكومات والبنوك ذات تصنيف ائتماني خارجي لفئة الاستثمار.

الخسائر الناتجة عن التعثر

إن الخسائر الناتجة عن التعثر هي حجم الخسائر المحتملة في حالة التعثر. ويقوم البنك بتقدير معاملات الخسائر الناتجة عن التعثر استناداً إلى تاريخ معدلات الاسترداد المتعلقة بالمطالبات مقابل الأطراف المقابلة المتعثرة. وبالنسبة للتسهيلات المكفولة بضمانات، يطبق البنك حد أدنى للاستقطاع إلى قيمة الضمان المنصوص عليها طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي. وبالنسبة للتسهيلات الائتمانية غير المكفولة بضمان، يأخذ البنك في إعتباره نسبة 50% كحد أدنى من الخسائر الناتجة عن التعثر في حالة الديون ذات الأولوية ونسبة 75% من الخسائر الناتجة عن التعثر في حالة الديون المساندة المنصوص عليها طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

مستجدات كوفيد-19: قام البنك بإجراء تحديث على نماذج احتمالية التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر المستخدمة لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة مع الخبرة السابقة لتحديد الروابط بين التغيرات في الظروف الاقتصادية وسلوك العملاء. طبق البنك أحدث التوجيهات حول بيانات الاقتصاد الكلي لتعكس الظروف الاقتصادية الحالية في نموذج احتمالية التعثر والخسائر الناتجة عن التعثر. قام البنك أيضاً بتطبيق توجيهات الإدارة في تقييم خسائر الائتمان المتوقعة لقطاع الأفراد لأنه من المتوقع أن يتأثر موظفو قطاعات أعمال محددة في القطاع الخاص أكثر من غيرهم بسبب فيروس كوفيد-19. تنعكس هذه التعديلات وتوجيهات الإدارة في متطلبات خسائر الائتمان المتوقعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020.

التعرض للمخاطر عند التعثر

يمثل التعرض للمخاطر عند التعثر المبلغ الذي يدين به الملتزم إلى البنك في تاريخ التعثر. يراعي البنك حالات التعرض للمخاطر المتغيرة التي قد تزيد من حالات التعرض للمخاطر بالإضافة إلى الائتمان المسحوب. وتتسبب حالات التعرض هذه عن الحدود غير المسحوبة والمطلوبات المحتملة. وبالتالي، سيتضمن التعرض القيم داخل وخارج الميزانية العمومية طبقاً لعامل تحويل الائتمان المنصوص عليه طبقاً لإرشادات بنك الكويت المركزي.

إدراج المعلومات المستقبلية

يقوم البنك بإدراج المعلومات المستقبلية في تقييمه لتحديد ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان للأداة منذ الاعتراف المبدئي، وقياس خسائر الائتمان المتوقعة لها. وأجرى البنك تحليلاً سابقاً وحدد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على مخاطر الائتمان وخسائر الائتمان المتوقعة لكل محفظة. ويتم تطبيق تعديلات الاقتصاد الكلي ذات الصلة لتحديد الاختلافات بين السيناريوهات الاقتصادية. ويعكس ذلك التقديرات المعقولة والمؤيدة لظروف الاقتصاد الكلي المستقبلية والتي لم يتم مراعاتها عند الاحتساب الأساسي لخسائر الائتمان المتوقعة. تتضمن عوامل الاقتصاد الكلي التي تم مراعاتها، على سبيل المثال وليس الحصر، الناتج الإجمالي المحلي، ومؤشر أسعار المستهلك، والانفاق الحكومي، كما تتطلب تقييم كل من التوجهات الحالية والمتوقعة لدورة الاقتصاد الكلي. إن الاستناد إلى المعلومات المستقبلية يؤدي إلى زيادة درجة الأحكام المطلوبة حول مدى تأثير التغيرات في عوامل الاقتصاد الكلي على خسائر الائتمان المتوقعة. ويتم بانتظام مراجعة المنهجيات والافتراضات بما في ذلك تقديرات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

مستجدات كوفيد-19: نظراً لكون نموذج انخفاض القيمة الوارد ضمن المعيار الدولي للتقارير المالية 9 نموذجاً مستقبلياً، يجب على البنك مراعاة مجموعة من السيناريوهات الاقتصادية المستقبلية المحتملة واحتماليتها لاحتساب خسائر الائتمان المتوقعة. خلال سنة 2020، تأثرت البيانات الاقتصادية نتيجة لإجراءات الإغلاق وحالات عدم التيقن التي واجهتها الأنشطة الاقتصادية، وعليه واجه البنك صعوبات في تقييم مدى تأثير ذلك في ضوء النماذج المستقبلية الحالية المطبقة. لذلك، تم إجراء التعديلات على النماذج، حسبما هو ملائم، استناداً إلى الأحكام الائتمانية الصادرة عن الخبراء.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

الضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى

يستعين البنك بمجموعة كبيرة من الأدوات للحد من مخاطر الائتمان. يسعى البنك للحصول على غطاء من الضمانات وعوائد التنازل عن العقود وغير ذلك من أشكال الحماية لضمان القروض والحد من مخاطر الائتمان متى أمكن ذلك. تتضمن اتفاقيات قروض البنك أيضاً ترتيبات المقاصة الملزمة قانونياً بالنسبة للقروض والودائع بحيث يتمكن البنك من تجميع الحسابات المختلفة للعميل لدى البنك وتحويل الأرصدة الائتمانية لتغطية أي قروض قائمة أو تجميد الأرصدة الائتمانية حتى قيام العميل بتسوية التزاماته القائمة تجاه البنك.

يتم ضمان التسهيلات الائتمانية للبنك، عند الضرورة، من خلال الضمانات التي تتكون بصورة أساسية من: الأسهم المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والأسهم غير المسعرة والعقارات (أراضي ومباني) والودائع الثابتة محددة الأجل والأرصدة النقدية لدى البنك التي تم تجميدها ورهنها بصورة قانونية لصالح البنك والضمانات البنكية المباشرة الصريحة وغير القابلة للإلغاء وغير المشروطة.

كما في 31 ديسمبر 2020، خضعت نسبة 26% (2019: 24%) من إجمالي القروض والسلف القائمة إلى العملاء لضمان جزئي أو كلي من خلال الضمانات.

يتبع البنك إجراءات للتأكد من عدم وجود تركيز زائد لأي فئة معينة من الموجودات ضمن الضمانات.

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان

يوضح الجدول التالي الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان بالصافي بعد المخصص المحتسب للبند الواردة في بيان المركز المالي بما في ذلك القيمة العادلة الموجبة للمشتقات دون احتساب أي ضمان وتعزيزات ائتمانية أخرى. إن الحد الأقصى من تركيز مخاطر الائتمان الخاصة بطرف مقابل واحد أو مجموعة من الأطراف المقابلة ذات الصلة محدود بنسبة 15% من رأس المال الشامل للبنك حسبما هو محدد من قبل التعليمات الرقابية.

وفقاً لفئة الموجودات المالية		الحد الأقصى للتعرض	الحد الأقصى للتعرض
		2020	2019
		ألف	ألف
		دينار كويتي	دينار كويتي
النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق) سندات خزانة حكومة الكويت سندات بنك الكويت المركزي ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى قروض وسلف للبنوك قروض وسلف للعملاء: - قروض للشركات - قروض استهلاكية استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13) موجودات أخرى	1,054,570	778,325	2,656,614
	108,500	232,000	1,567,994
	280,724	278,675	136,928
	3,033	128,368	40,723
	192,063	212,978	
	2,449,947		
	1,666,590		
	136,694		
	36,780		
	5,928,901	6,032,605	
الإجمالي			
مطلوبات محتملة والتزامات عقود تحويل العملات الأجنبية (بما في ذلك العقود الفورية)	1,680,429	1,753,185	
	8,017	100,425	
الإجمالي			
إجمالي التعرض لمخاطر الائتمان		7,617,347	7,886,215

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان أيضاً نتيجة التركيز الجوهرى لموجودات البنك بالنسبة لأي طرف مقابل فردي ويتم إدارة هذه المخاطر من خلال تنويع المحفظة. تسجل أكبر 20 حالة تعرض إجمالية لمخاطر القروض القائمة كنسبة مئوية من إجمالي حالات التعرض لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2020 نسبة 13.3% (2019: 13.3%).

2019		2020		المنطقة الجغرافية:
بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات ألف دينار كويتي	
1,350,038	4,770,090	1,282,774	4,692,855	داخلية (الكويت)
178,860	903,520	73,385	785,261	منطقة الشرق الأوسط الأخرى
96,963	238,878	99,087	378,116	أوروبا
19,048	28,542	24,501	26,723	الولايات المتحدة الأمريكية وكندا
208,701	57,028	208,699	18,309	آسيا والمحيط الهادي
-	34,547	-	27,637	بقية دول العالم
1,853,610	6,032,605	1,688,446	5,928,901	

2019		2020		قطاع الأعمال:
بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات ألف دينار كويتي	بنود خارج الميزانية العمومية ألف دينار كويتي	الموجودات ألف دينار كويتي	
30,837	1,755,379	1,486	1,843,041	شخصية
555,152	1,217,984	434,922	1,140,810	مالية
378,575	451,493	392,928	414,557	تجارة
36,578	74,766	71,181	103,365	نفط خام وغاز
558,112	287,428	495,627	228,849	إنشاءات
7	1,080,490	13,339	1,030,747	حكومية
64,014	299,292	75,794	265,089	صناعية
48,080	690,398	40,422	703,384	عقارات
182,255	175,375	162,747	199,059	أخرى
1,853,610	6,032,605	1,688,446	5,928,901	

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية

تهدف سياسة البنك إلى تقييم مخاطر الائتمان في الأنشطة المصرفية التجارية من خلال عملية تصنيف المخاطر. تستند العملية إلى أفضل السياسات الدولية وتتيح الشفافية والاتساق بحيث يمكن المقارنة بين الملتزمين.

يستخدم البنك برنامج موديز لتصنيف المخاطر وذلك لتصنيف المقترضين من الشركات. وفقاً لبرنامج التصنيف موديز، يتم تصنيف كافة المقترضين استناداً إلى التقييم المالي وتقييم الأعمال. يراعي التقييم المالي الأداء التشغيلي والسيولة وهيكل رأس المال وتغطية الديون بينما يستند تقييم الأعمال إلى مخاطر قطاع الأعمال وجودة الإدارة ومركز الشركات.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

ب. مخاطر الائتمان (تتمة)

الحد الأقصى من التعرض لمخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

تتقسم عملية تصنيف المخاطر إلى تصنيف مخاطر الملتزمين وتصنيف مخاطر التسهيلات. تركز منهجية التصنيف على عوامل مثل: الأداء التشغيلي والسيولة وخدمة الدين وهيكل رأس المال. إن تحليل النسب يتضمن تقييم اتجاه كل نسبة على مدى فترات متعددة فيما يتعلق بتغير النسبة وتغير الاتجاه. كما أن تحليل النسب يقارن أيضاً بين قيمة النسبة لأحدث فترة وقيم المجموعة المماثلة القابلة لمقارنتها. يتضمن التقييم أيضاً التقييم النوعي للعمليات والسيولة وهيكل رأس المال.

بالنسبة للشركات الجديدة أو معاملات تمويل المشاريع، تنتج مخاطر الملتزمين عن استخدام توقعات تشمل فترة القرض.

يعكس تصنيف مخاطر الملتزمين احتمالية تعثر الملتزم (غير المتعلق بنوع التسهيل أو الضمان) على مدى الـ 12 شهراً التالية بالنسبة للتسهيل الرئيسي غير المكفول بضمان.

إن تصنيفات مخاطر الملتزمين للموجودات المنتظمة تندرج بصورة عامة في ثلاث فئات وهي بالتحديد: "مرتفعة" و"قياسية" و"مقبولة". إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "مرتفعة" تتمثل في تقييم المخاطر الشاملة لتكبد خسائر مالية نتيجة عجز الملتزم عن الوفاء بالتزامه على أنها منخفضة. إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "قياسية" تتمثل في تلك التسهيلات ذات المستوى المرضي من حيث الوضع المالي ومؤشرات المخاطر والقدرة على السداد. إن حالات التعرض لمخاطر الائتمان المصنفة ضمن فئة "مقبولة" تتمثل في تلك الحسابات المنتظمة والتي يكون فيها السداد وفقاً للشروط التعاقدية بالكامل. يتم تقييم المخاطر الشاملة للخسائر المالية المصنفة كفئة "مقبولة" على أنها أعلى من حالات التعرض للمخاطر المصنفة ضمن فئة "مرتفعة" أو "قياسية".

تصنيف مخاطر التسهيلات

لدى البنك أيضاً إطار عمل معتمد لتصنيفات مخاطر التسهيلات. بينما لا يأخذ تصنيف مخاطر الملتزمين في الاعتبار عوامل مثل توفر الضمان والدعم، فإن تصنيف مخاطر التسهيلات هو مقياس لجودة التعرض لمخاطر الائتمان استناداً إلى الخسائر المتوقعة في حالة التعثر بعد أخذ الضمان والدعم في الاعتبار. إن توفر الضمان أو الدعم المؤهل يخفض بشكل جوهري من مقدار الخسائر في حالة التعثر ويعكس تصنيف مخاطر التسهيلات عوامل تخفيف تلك المخاطر.

نظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال

يصنف البنك تعرض البنك للمخاطر وفقاً لنظام أمريكا الشمالية لتصنيف قطاعات الأعمال. إن هذه التصنيفات تأتي إضافة إلى التصنيف الذي يستند إلى رموز أغراض السداد كما يحددها بنك الكويت المركزي.

يقوم البنك بتصنيف القروض والسلف لعملائه ضمن فئتين: قروض الشركات والقروض الاستهلاكية. تتضمن قروض الشركات التسهيلات الائتمانية ومنتجات التمويل التجاري لعملاء البنك من الشركات والمؤسسات. كما تتضمن القروض الاستهلاكية تسهيلات استهلاكية ومقسطة وبطاقات ائتمانية وتسهيلات ائتمانية أخرى للأفراد ذوي رؤوس الأموال الكبيرة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتيح ذلك للبنك إمكانية تنويع محفظته لقطاعات فرعية متنوعة لتسهيل تحليل وتعزيز إدارة التركزات، إن وجدت.

تصنيف مخاطر المحفظة

يقوم البنك باحتساب المتوسط المرجح لمعدل تصنيف المخاطر الذي يتم من خلاله إجراء تقييم شامل لجودة المحفظة على فترات زمنية فاصلة منتظمة ويتم مناقشتها في لجنة الائتمان التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر.

نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر

يقوم البنك بتطبيق نموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر لتقييم صافي القيمة المدرجة في الحساب بعد الأخذ في الاعتبار تكلفة رأس المال. تساعد النماذج على اتخاذ القرارات الائتمانية السليمة وتعزيز وزيادة القيمة التي يحصل عليها المساهمون.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

البنية التحتية للائتمان

لدى البنك وحدة متخصصة هدفها الأساسي هو دعم تطوير واعتماد ومراقبة منتجات الائتمان وإدارة البنية التحتية لمخاطر الائتمان وإعداد تقارير نظم معلومات الإدارة. تقوم الوحدة بدعم نظم إدارة الائتمان/المخاطر ونظم طلبات الائتمان ونماذج تصنيف المخاطر ونموذج العائد على رأس المال المعدل بالمخاطر والسياسات المتعلقة بالائتمان للبنك. لدى البنك حاليًا نظام إصدار نشرة الائتمان الإلكترونية لمنتجات الائتمان إلى أعضاء لجنة الائتمان والتي بموجبها يتم تحسين كفاءة عملية اعتماد الائتمان.

2020

غير متأخرة السداد أو منخفضة القيمة				
مرتفعة ألف دينار كويتي	قياسية ألف دينار كويتي	مقبولة ألف دينار كويتي	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
1,009,132	45,487	-	-	1,054,619
108,500	-	-	-	108,500
280,724	-	-	-	280,724
3,033	-	-	-	3,033
170,262	22,958	-	-	193,220
2,005,890	591,203	30,341	22,664	2,650,098
1,555,180	42,686	-	84,629	1,682,495
136,775	-	-	-	136,775
36,780	-	-	-	36,780
5,306,276	702,334	30,341	107,293	6,146,244

النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)
سندات خزينة حكومة الكويت
سندات بنك الكويت المركزي
ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى
قروض وسلف للبنوك
قروض وسلف للعملاء:
- قروض شركات
- قروض استهلاكية
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)
موجودات أخرى

2019

غير متأخرة أو منخفضة القيمة				
مرتفعة ألف دينار كويتي	قياسية ألف دينار كويتي	مقبولة ألف دينار كويتي	متأخرة ولكن غير منخفضة القيمة ألف دينار كويتي	الإجمالي ألف دينار كويتي
778,378	-	-	-	778,378
232,000	-	-	-	232,000
278,675	-	-	-	278,675
128,450	-	-	-	128,450
214,058	-	-	-	214,058
2,039,320	739,308	94,624	9,546	2,882,798
1,480,326	16,654	-	74,008	1,570,988
137,045	-	-	-	137,045
40,723	-	-	-	40,723
5,328,975	755,962	94,624	83,554	6,263,115

النقد والنقد المعادل (باستثناء النقد في الصندوق)
سندات خزينة حكومة الكويت
سندات بنك الكويت المركزي
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى
قروض وسلف للبنوك
قروض وسلف للعملاء:
- قروض شركات
- قروض استهلاكية
استثمارات في أوراق دين مالية (إيضاح 13)
موجودات أخرى

تم تأخير سداد نسبة 70% (2019: 93%) من الأرصدة متأخرة السداد ولكن غير منخفضة القيمة لأقل من 60 يومًا ونسبة 30% (2019: 7%) تتراوح ما بين 60 - 90 يومًا.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

أ. مخاطر الائتمان (تتمة)

تصنيف الجودة الائتمانية الداخلية (تتمة)

البنية التحتية للائتمان (تتمة)

الموجودات المالية التي انخفضت قيمتها بصورة فردية وفقاً للفئة

2020			
مجموع التعرض ألف دينار كويتي	مخصص انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة للضمانات ألف دينار كويتي	
49,710	7,163	24,226	قروض وسلف للعملاء:
1,769	995	260	- قروض شركات
			- قروض استهلاكية
51,479	8,158	24,486	
2019			
مجموع التعرض ألف دينار كويتي	مخصص انخفاض القيمة ألف دينار كويتي	القيمة العادلة للضمانات ألف دينار كويتي	
32,641	374	31,252	قروض وسلف للعملاء:
19,423	6,870	294	- قروض شركات
			- قروض استهلاكية
52,064	7,244	31,546	

المطلوبات المحتملة والالتزامات هي أدوات مالية بمبالغ تعاقدية تمثل مخاطر الائتمان إن الغرض الأساسي من هذه الأدوات هو التأكد من توفر الأموال لعمل ما عند الضرورة. ومع ذلك فإن مجموع المبالغ التعاقدية للالتزامات بتقديم الائتمان لا يمثل بالضرورة الاحتياجات النقدية المستقبلية، حيث إن كثيراً من هذه الالتزامات سينتهي سريانها أو يتم إلغاؤها دون أن يتم تمويلها. تم الإفصاح عن هذه الأدوات في إيضاح 26.

أدوات مالية مشتقة بمبالغ تعاقدية أو اسمية خاضعة لمخاطر الائتمان

إن هذه الأدوات المالية المشتقة تتكون من عقود صرف العملات الأجنبية. تسمح عقود صرف العملات الأجنبية للبنك وعملائه بتحويل أو تعديل أو تخفيض مخاطر تحويل العملات الأجنبية. إن عقود صرف العملات الأجنبية معرضة لمخاطر الائتمان ومحددة بالقيمة الاستبدالية الحالية للأدوات التي تم تحديدها لصالح البنك، والتي تعتبر جزءاً بسيطاً فقط من المبالغ التعاقدية أو الاسمية المستخدمة في التعبير عن أحجامها القائمة.

يتم الإفصاح عن هذه الأدوات في إيضاح 28. تمت إدارة التعرض لمخاطر الائتمان كجزء ضمن الحدود الشاملة للقروض الممنوحة للعملاء.

ب. مخاطر أسعار الفائدة

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة من إمكانية أن تؤثر التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للأدوات المالية. يتعرض القطاع المصرفي عادةً لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لأوجه عدم التطابق أو وجود فجوات في مبالغ الموجودات والمطلوبات والأدوات خارج الميزانية العمومية التي تستحق أو يعاد تسعيرها في فترة محددة. يدير البنك هذه المخاطر بمطابقة إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات من خلال إستراتيجيات إدارة المخاطر. ويعاد تسعير أغلبية الموجودات والمطلوبات التي تحمل فائدة خلال سنة واحدة. وبالتالي يتعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة بشكل محدود.

إن حساسية بيان الدخل لأسعار الفائدة تقيس تأثير التغيرات المقدرة في أسعار الفائدة على صافي إيرادات الفائدة لسنة واحدة استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية ذات الفائدة المحتفظ بها في نهاية السنة. وحساسية أسعار الفائدة على حقوق الملكية (الدخل الشامل) هي تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على القيمة العادلة للإيرادات الشاملة الأخرى للسندات ذات معدلات الفائدة الثابتة/المتغيرة المحتفظ بها في نهاية السنة.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

ب. مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

يعكس الجدول التالي تأثيرات التغير بمقدار 25 نقطة أساسية في أسعار الفائدة على بيان الدخل وحقوق الملكية (الدخل الشامل)، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

العملة	التغير في سر الفائدة بعدد النقاط الأساسية	التأثير على بيان الدخل ألف دينار كويتي	التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	التغير في سعر الفائدة بعدد النقاط الأساسية	التأثير على بيان الدخل ألف دينار كويتي	التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي
دينار كويتي	25 (+)	2,180	-	25 (+)	2,117	-
دولار أمريكي	25 (+)	699	-	25 (+)	605	-

ج. مخاطر العملات

إن مخاطر العملات هي مخاطر تقلب القيمة العادلة لأداة مالية بسبب التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية. يعتبر البنك نفسه مؤسسة كويتية وعملته الرئيسية هي الدينار الكويتي. ويلتزم البنك بالحدود المقررة من قبل بنك الكويت المركزي وكافة الحدود المعتمدة داخلياً. ويتم مراقبة المراكز على أساس يومي للتأكد من الإبقاء على المراكز ضمن الحدود المقررة.

استناداً إلى الموجودات والمطلوبات المالية للبنك المحتفظ بها في تاريخ بيان المركز المالي، وفي حالة التغير في حركات العملات الأجنبية مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة، يكون التأثير على بيان الدخل والإيرادات الشاملة الأخرى للبنك كما يلي:

العملة	نسبة التغير في سعر العملة %	التأثير على بيان الدخل ألف دينار كويتي	التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	نسبة التغير في سعر العملة %	التأثير على بيان الدخل ألف دينار كويتي	التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي
دولار أمريكي	+5	(178)	107	+5	(80)	115

يتم الاحتفاظ باستثمارات البنك في محفظة متنوعة من الأسهم وأدوات الدين والصناديق التي تستثمر في مجموعة مختلفة من الأوراق المالية والمنتجات المدرجة بعملة مختلفة والتي لا يمكن قياس أداؤها بالضرورة بالارتباط مع الحركة في سعر صرف عملة بيعها. لم يتم مراعاة سوى التأثير على القيمة الدفترية لهذه الأوراق المالية في تحليل الحساسية.

د. مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة هي المخاطر الناتجة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته المالية في الوقت المحدد دون تكبد خسائر جوهريّة. ومخاطر السيولة هي المخاطر المتتابة التي يمكن أن تنتج عن الاضطرابات في السوق أو تدني درجة الائتمان مما قد يتسبب في نزوب بعض مصادر التمويل على الفور. وللوقاية من هذه المخاطر، قامت الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات مع أخذ السيولة في الاعتبار، والاحتفاظ برصيد كاف من النقد والنقد المعادل والأوراق المالية التي يسهل تحويلها إلى نقد.

تنشأ مخاطر السيولة من أنشطة التمويل العامة للبنك. بناء على توجيهات لجنة الموجودات والمطلوبات تقوم مجموعة الخزينة بإدارة السيولة وعمليات التمويل لدى البنك لضمان توافر الأموال الكافية للوفاء بمتطلبات التمويل النقدية المعروفة للبنك وكذلك أي احتياجات غير متوقعة يمكن أن تطرأ. يحتفظ البنك في جميع الأوقات بمستويات مناسبة من السيولة وفقاً لما يراه مناسباً للوفاء بمسحوبات الودائع وسداد القروض وتمويل القروض الجديدة حتى في ظل الظروف الصعبة.

يقوم البنك بقياس ومراقبة نسب السيولة قصيرة الأجل وطويلة الأجل القائمة على تعليمات بازل 3 فيما يخص نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر. إن الغرض من نسبة تغطية السيولة هو تحسين قائمة السيولة قصيرة الأجل لدى البنك عن طريق التأكد من احتفاظ البنك بمجموعة كافية من الموجودات السائلة ذات الجودة العالية لتشمل فترة 30 يوماً من التدفقات النقدية الصادرة. وعلى نحو مماثل، تهدف نسبة صافي التمويل المستقر إلى تحسين قائمة السيولة طويلة الأجل عن طريق التأكد من احتفاظ البنك بمصادر تمويل مستقرة لتغطية متطلبات التمويل على المدى القصير والطويل.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

تتضمن عملية إدارة السيولة والتمويل ما يلي: توقع التدفقات النقدية حسب العملة الرئيسية ومراقبة المركز المالي ومعدلات السيولة مقابل المتطلبات الداخلية والتنظيمية والاحتفاظ بمصادر تمويل متنوعة ومراقبة تركيز المودعين لتجنب الاعتماد غير الملئم على كبار المودعين من الأفراد وضمان وجود مزيج تمويلي عام مرض؛ وإدارة احتياجات تمويل الدين. يحتفظ البنك بقاعدة تمويل متنوعة ومستقرة من الودائع الأساسية الخاصة بالأفراد والشركات كما أن مجموعة الخزينة تحتفظ بخطط طوارئ للسيولة والتمويل وذلك لمواكبة الصعوبات المحتملة التي يمكن أن تنشأ عن السوق المحلي أو الإقليمي أو وقوع أحداث جغرافية وسياسية.

يتم أيضاً الحد من مخاطر السيولة من خلال الالتزام بمتطلبات السيولة الصارمة الخاصة ببنك الكويت المركزي. استجابة لتفشي فيروس كوفيد-19، طبق بنك الكويت المركزي تخفيفاً مؤقتاً على معدلات السيولة الرقابية حتى 31 ديسمبر 2020، يتمثل في: الحد الأدنى من نسبة تغطية السيولة بمعدل 80% (2019: 100%) والحد الأدنى من نسبة صافي التمويل المستقر بمعدل 80% (2019: 100%)؛ وحدود عدم تطابق مقياس الاستحقاقات لفترات زمنية محددة بمعدل: - 20% لمدة 7 أيام أو أقل (2019: 10-%)؛ و- 30% لمدة شهر واحد أو أقل (2019: 20-%)؛ و- 40% لمدة 3 أشهر أو أقل (2019: 30-%)؛ و- 50% لمدة 6 أشهر أو أقل (2019: 40-%)؛ وفرض شرط الاحتفاظ بنسبة 15% (2019: 18%) من ودائع العملاء بالدينار الكويتي في سندات خزينة حكومة الكويت وأرصدة الحساب الجاري / الودائع لدى بنك الكويت المركزي و / أو أي أدوات مالية أخرى يصدرها بنك الكويت المركزي والامتثال لنسبة القرض إلى الودائع بمعدل 100% (2019: 90%).

وفي سبيل مواجهة تفشي فيروس كوفيد-19، قام البنك بتقييم مركز السيولة ووضع التمويل من خلال مراقبة تدفقاته النقدية وتوقعاته عن كثر وتعزيز احتياطي السيولة من خلال المدفوعات الانتقائية وزيادة الودائع المحلية. يواصل البنك مراقبة مركز السيولة لديه والمخاطر الناتجة عن أزمة كوفيد-19.

يلخص الجدول التالي قائمة استحقاق الموجودات والمطلوبات في نهاية السنة استناداً إلى ترتيبات السداد التعاقدية المتبقية (الموجودات والمطلوبات التي ليس لها فترة استحقاق تعاقدي تستند إلى توقعات الإدارة):

في 31 ديسمبر 2020:						
المجموع	أكثر من 3 سنوات	من 1 إلى 3 سنوات	من 6 إلى 12 شهراً	من 3 إلى 6 أشهر	من 1 إلى 3 أشهر	حتى شهر واحد
الف	الف	الف	الف	الف	الف	الف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
1,105,925	-	-	-	-	-	1,105,925
108,500	16,500	57,500	17,000	17,500	-	-
280,724	-	-	-	94,531	123,220	62,973
3,033	-	-	-	-	3,033	-
192,063	-	149,791	41,171	26	442	633
4,116,537	1,963,828	577,383	473,023	239,945	679,930	182,428
174,855	68,345	74,175	9,001	15,144	-	8,190
97,018	383	59,772	2,511	5,723	1,165	27,464
34,053	34,053	-	-	-	-	-
6,112,708	2,083,109	918,621	542,706	372,869	807,790	1,387,613
مجموع الموجودات						
المطلوبات:						
550,543	-	-	122,039	218,826	72,744	136,934
705,337	-	-	98,469	126,045	220,557	260,266
4,033,719	-	11,554	463,464	431,114	929,904	2,197,683
100,000	-	100,000	-	-	-	-
85,745	-	22,081	8,478	8,355	23,466	23,365
5,475,344	-	133,635	692,450	784,340	1,246,671	2,618,248
إجمالي المطلوبات						

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2020

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2019:

الموجودات:	حتى شهر واحد الف دينار كويتي	من 1 إلى 3 أشهر الف دينار كويتي	من 3 إلى 6 أشهر الف دينار كويتي	من 6 إلى 12 أشهر الف دينار كويتي	من 1 إلى 3 سنوات الف دينار كويتي	أكثر من 3 سنوات الف دينار كويتي	المجموع الف دينار كويتي
النقد والنقد المعادل	847,881	-	-	-	-	-	847,881
سندات خزينة حكومة الكويت	29,500	15,000	37,000	42,000	86,500	22,000	232,000
سندات بنك الكويت المركزي ودائع لدى بنوك ومؤسسات مالية أخرى	61,927	91,060	125,688	-	-	-	278,675
قروض وسلف للبنوك	-	72,347	40,868	15,153	-	-	128,368
قروض وسلف للعملاء	445	13,568	22,230	21,077	140,657	15,001	212,978
استثمارات في أوراق مالية	244,826	400,314	526,421	551,050	498,136	2,003,861	4,224,608
موجودات أخرى	-	-	7,589	-	91,273	71,832	170,694
مباني ومعدات	28,483	3,087	4,933	3,414	73,260	372	113,549
	-	-	-	-	-	36,664	36,664
مجموع الموجودات	1,213,062	595,376	764,729	632,694	889,826	2,149,730	6,245,417
المطلوبات:							
المستحق للبنوك	120,399	69,064	108,033	101,217	-	-	398,713
ودائع من المؤسسات المالية	344,085	162,351	267,765	243,508	778	-	1,018,487
ودائع العملاء	2,170,013	598,970	568,210	590,205	22,503	-	3,949,901
سندات مساندة - الشريحة 2	-	-	-	-	100,000	-	100,000
مطلوبات أخرى	39,088	24,180	11,375	17,705	21,645	-	113,993
إجمالي المطلوبات	2,673,585	854,565	955,383	952,635	144,926	-	5,581,094

يلخص الجدول التالي قائمة الاستحقاق الخاصة بالمطلوبات المالية والمطلوبات المحتملة والالتزامات والمطلوبات المالية غير المشقة لدى البنك في 31 ديسمبر استناداً إلى التزامات السداد التعاقدية غير المخصوصة. بالنسبة لدفعات السداد التي تخضع للإخطار، يتم التعامل معها كما لو تم إرسال الإخطار فوراً.

المطلوبات المالية:	أقل من شهر واحد الف دينار كويتي	من 1 إلى 3 أشهر الف دينار كويتي	من 3 إلى 12 شهراً الف دينار كويتي	من 1 إلى 5 سنوات الف دينار كويتي	أكثر من 5 سنوات الف دينار كويتي	المجموع الف دينار كويتي
المستحق للبنوك	66,773	5,003	432,713	51,571	-	556,060
ودائع من المؤسسات المالية	85,458	202,602	354,670	67,439	-	710,169
ودائع العملاء	1,742,541	251,169	1,824,113	235,288	-	4,053,111
سندات مساندة - الشريحة 2	-	1,479	4,521	102,482	-	108,482
مطلوبات أخرى	23,365	23,466	16,833	22,081	-	85,745
إجمالي المطلوبات غير المخصوصة	1,918,137	483,719	2,632,850	478,861	-	5,513,567

بنك الخليج ش.م.ك.ع.

إيضاحات حول البيانات المالية

31 ديسمبر 2020

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

د. مخاطر السيولة (تتمة)

في 31 ديسمبر 2019:	أقل من شهر واحد الف	من 1 إلى 3 شهور الف	من 3 إلى 12 شهراً الف	من 1 إلى 5 سنوات الف	أكثر من 5 سنوات الف	المجموع الف
المطلوبات المالية:	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
المستحق للبنوك	59,010	47,203	189,133	109,496	-	404,842
ودائع من المؤسسات المالية	89,796	169,672	584,652	195,507	-	1,039,627
ودائع العملاء	1,581,477	271,689	1,536,583	603,307	-	3,993,056
سندات مساندة - الشريحة 2	-	1,634	4,991	102,741	-	109,366
مطلوبات أخرى	39,088	24,180	29,080	21,645	-	113,993
إجمالي المطلوبات غير المخصصة	1,769,371	514,378	2,344,439	1,032,696	-	5,660,884

يوضح الجدول التالي فترة انتهاء الاستحقاق التعاقدية الخاصة بالمطلوبات المحتملة لدى البنك:

أقل من شهر واحد الف	من 1 إلى 3 شهور الف	من 3 إلى 12 شهراً الف	من 1 إلى 5 سنوات الف	أكثر من 5 سنوات الف	المجموع الف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
23,323	13,948	212,903	528,585	601,020	1,379,779
6,238	4,131	20,739	59,471	210,071	300,650
29,561	18,079	233,642	588,056	811,091	1,680,429

أقل من شهر واحد الف	من 1 إلى 3 شهور الف	من 3 إلى 12 شهراً الف	من 1 إلى 5 سنوات الف	أكثر من 5 سنوات الف	المجموع الف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
27,275	58,179	198,070	616,078	561,979	1,461,581
5,194	5,552	29,095	48,820	202,943	291,604
32,469	63,731	227,165	664,898	764,922	1,753,185

يوضح الجدول التالي فترة انتهاء الاستحقاق التعاقدية الخاصة بمراكز عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة لدى البنك:

المشتقات	في 31 ديسمبر 2020:	أقل من شهر واحد الف	من 1 إلى 3 شهور الف	من 3 إلى 12 شهراً الف	المجموع الف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
تحويل العملات الأجنبية الآجلة	383	2,874	1,978	5,235	
في 31 ديسمبر 2019:	70,848	174	3,108	74,130	

هـ. مخاطر التشغيل

إن مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسائر الناتجة عن أدوات رقابة داخلية غير كافية أو تؤدي إلى الفشل أو الأخطاء البشرية أو فشل الأنظمة أو الأحداث الخارجية. ولدى البنك مجموعة من السياسات والإجراءات التي أقرها مجلس الإدارة ويتم تطبيقها بشأن تحديد وتقييم ومراقبة مخاطر التشغيل إلى جانب الأنواع الأخرى من المخاطر المرتبطة بالنشاط المصرفي والمالي للبنك.

24. الأدوات المالية (تتمة)

إدارة المخاطر (تتمة)

هـ. مخاطر التشغيل (تتمة)

يتم مراقبة مخاطر التشغيل من خلال وحدة إدارة المخاطر التشغيلية داخل القسم المختص بإدارة المخاطر. تتولى الإدارة التحقق من الالتزام بالسياسات والإجراءات لغرض تحديد وتقييم ومراقبة والإشراف على مخاطر التشغيل كجزء من الإدارة الشاملة للمخاطر. تلتزم إدارة مخاطر التشغيل بتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة بتاريخ 14 نوفمبر 1996 فيما يتعلق بالإرشادات العامة لأنظمة الرقابة الداخلية والتعليمات بتاريخ 13 أكتوبر 2003 فيما يتعلق بالممارسات السليمة لإدارة ورقابة مخاطر التشغيل لدى البنوك.

و. مخاطر أسعار الأسهم

إن مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر تقلب قيمة الاستثمارات في الأسهم نتيجة التغيرات في أسعار السوق سواء كانت تلك التغيرات نتيجة عوامل متعلقة بالأداة الفردية أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر على كافة الأدوات المتداولة بالسوق. يدير البنك هذه المخاطر من خلال تنويع استثماراته.

إن جزءاً من استثمارات البنك يتم الاحتفاظ به في محفظة متنوعة من صناديق مدارة والتي تستثمر في مجموعة متنوعة من الأوراق المالية التي لا يمكن بالضرورة قياس أدائها فيما يتعلق بالحركة في أي مؤشر أسهم محدد.

فيما يلي التأثير على حقوق الملكية (نتيجة التغير في القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المحتفظ بها كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى) في نهاية السنة بسبب التغير المقدر بنسبة 5% في مؤشرات السوق (بافتراض تغير الاستثمارات في أسهم المدرجة بما يتفق مع أسواق الأسهم)، مع الاحتفاظ بكافة المتغيرات الأخرى ثابتة:

مؤشرات السوق	نسبة التغير في أسعار الأسهم %	2020 التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي	2019 التأثير على بيان الدخل الشامل ألف دينار كويتي
سوق الكويت للأوراق المالية	+5%	605	793

ز. مخاطر المدفوعات مقدماً

إن مخاطر المدفوعات مقدماً هي مخاطر أن يتكبد البنك خسارة مالية بسبب قيام عملائه والأطراف المقابلة بالسداد أو طلب السداد قبل أو بعد التاريخ المتوقع مثل القروض ذات المعدلات الثابتة عند انخفاض أسعار الفائدة.

إن معظم الموجودات المالية للبنك تحمل فائدة ذات أسعار متغيرة. إضافة إلى ذلك، فإن معظم المطلوبات المالية التي تحمل فائدة حيث يحتفظ البنك بخيار السداد، لها فترة استحقاق أقل من سنة واحدة وبالتالي فإن البنك لا يتعرض لمخاطر المدفوعات مقدماً بصورة جوهرية.

25. القيمة العادلة للأدوات المالية

إن القيمة العادلة لجميع الأدوات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية. بالنسبة للموجودات المالية والمطلوبات المالية السائلة أو ذات فترة استحقاق قصيرة الأجل (أقل من ثلاثة أشهر)، فإن القيمة الدفترية تعادل قيمتها العادلة تقريباً، وينطبق هذا أيضاً على الودائع تحت الطلب وحسابات الادخار التي ليس لها فترة استحقاق محددة وكذلك الأدوات المالية ذات معدلات فائدة متغيرة. لم يتم إجراء أي تغيير على أساليب وطرق التقييم المستخدمة لغرض قياس القيمة العادلة مقارنة بفترة البيانات المالية السابقة.

25. القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يوضح الجدول التالي تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة وفقاً لمستوى الجدول الهرمي للقيمة العادلة:

في 31 ديسمبر 2020			
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:			
المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
12,104	642	25,415	38,161
-	201	-	201
12,104	843	25,415	38,362
أوراق مالية			
أوراق دين مالية			
في 31 ديسمبر 2019			
موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:			
المستوى 1	المستوى 2	المستوى 3	الإجمالي
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
15,868	770	17,128	33,766
-	201	-	201
15,868	971	17,128	33,967
أوراق مالية			
أوراق دين مالية			

يحلل الجدول التالي الحركة ضمن المستوى 3 من الموجودات المالية:

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى:				
أسهم				
في 1 يناير	التغير في القيمة العادلة	إضافات	العملة الأجنبية	الحركات في أسعار صرف العملات
ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي	ألف دينار كويتي
17,128	(648)	8,919	16	25,415
18,114	(994)	-	8	17,128
2020				
2019				

تم تصنيف القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية أعلاه المصنفة ضمن المستوى 1 والمستوى 2 والمستوى 3 طبقاً لسياسة قياس القيمة العادلة المبينة في إيضاح 2. خلال السنة، لم يتم إجراء أي تحويلات ما بين مستويات الجدول الهرمي للقيمة العادلة.

تم تحديد القيمة العادلة الموجبة والسالبة لعقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة باستخدام مدخلات جوهريّة من بيانات السوق المعروضة (المستوى 2). انظر إيضاح 28.

كما في 31 ديسمبر 2020، قُدرت التكلفة المطفأة والقيمة العادلة للاستثمارات في الأوراق المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة بمبلغ 136,493 ألف دينار كويتي (2019: 136,727 ألف دينار كويتي)، ومبلغ 118,551 ألف دينار كويتي (المستوى 1) (2019: 118,235 ألف دينار كويتي) ومبلغ 20,800 ألف دينار كويتي (المستوى 2) (2019: 20,800 ألف دينار كويتي) على التوالي.

25. القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

يتم تقدير القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام نماذج تقييم تتضمن مجموعة من افتراضات المدخلات. قد تتضمن هذه الافتراضات تقديرات تستخدم هوامش الائتمان ونماذج التدفقات النقدية المخصومة المستقبلية من خلال الافتراضات التي ترى الإدارة أنها متسقة مع تلك المستخدمة من قبل المشاركين في السوق في تقييم مثل هذه الموجودات والمطلوبات المالية. كما أجرى البنك تحليل حساسية عن طريق تبين هذه الافتراضات بهامش معقول وليس هناك أي تأثير جوهري.

إن القيمة العادلة لهذه الموجودات والمطلوبات المالية لا تختلف بصورة جوهرية عن قيمتها الدفترية في تاريخ البيانات المالية. ويعد تسعير معدلات الفائدة على هذه الموجودات والمطلوبات المالية على الفور استناداً إلى حركات السوق. تم تصنيف القيمة العادلة لهذه الأدوات المالية ضمن المستوى 3 وتم تحديدها استناداً إلى التدفقات النقدية المخصومة حيث تتمثل المدخلات الأكثر جوهرية في معدل الخصم الذي يعكس مخاطر الائتمان للأطراف المقابلة.

26. المطلوبات المحتملة والالتزامات

لوفاء باحتياجات العملاء من التمويل، يقوم البنك بإبرام اتفاقيات حول العديد من المطلوبات المحتملة والالتزامات غير القابلة للإلغاء. بالرغم من أن هذه الالتزامات قد لا يتم إدراجها في بيان المركز المالي إلا أنها تتضمن مخاطر ائتمان وبالتالي تعد جزءاً من المخاطر الكلية للبنك.

إن إجمالي المطلوبات المحتملة والالتزامات القائمة هو كما يلي:

2020 ألف دينار كويتي	2019 ألف دينار كويتي	
1,135,900	1,213,861	ضمانات
243,879	247,720	خطابات ائتمان وحوالات مقبولة
1,379,779	1,461,581	

كما في تاريخ البيانات المالية، كان لدى البنك التزامات غير مسحوبة لمنح تسهيلات ائتمانية للعملاء بمبلغ 300,650 ألف دينار كويتي (2019: 291,604 ألف دينار كويتي). تتيح الشروط التعاقدية للبنك الحق في سحب هذه التسهيلات في أي وقت.

27. تحليل القطاعات

أ. وفقاً لوحدة الأعمال

الأعمال المصرفية
التجارية
قبول الودائع من العملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات وتقديم القروض الاستهلاكية والحسابات المكشوفة لدى البنوك وتسهيلات بطاقات الائتمان وتحويل الأموال إلى الأفراد والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من الشركات والمؤسسات.

الخزينة والاستثمارات
تقديم خدمات السوق النقدي والمتاجرة والخزينة وكذلك إدارة عمليات التمويل بالبنك عن طريق استخدام سندات خزينة حكومة الكويت والأوراق المالية الحكومية والإيداعات والحوالات المقبولة لدى البنوك الأخرى. تُدار الاستثمارات الخاصة للبنك من قبل وحدة الاستثمارات.

27. تحليل القطاعات (تتمة)

فيما يلي معلومات القطاعات للسنة المنتهية في 31 ديسمبر:

المجموع		الخزينة والاستثمارات		الأعمال المصرفية التجارية		
2020	2019	2020	2019	2020	2019	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
174,623	136,870	7,754	(239)	166,869	137,109	إيرادات (خسائر) تشغيل
83,097	50,369	6,610	(1,646)	76,487	52,015	نتيجة القطاع
33,024	21,398					إيرادات غير موزعة
(52,478)	(42,968)					مصروف غير موزع
63,643	28,799					ربح السنة
6,168,030	6,041,875	1,605,868	1,642,198	4,562,162	4,399,677	موجودات القطاعات
77,387	70,833					موجودات غير موزعة
6,245,417	6,112,708					إجمالي الموجودات
5,428,480	5,341,420	2,688,145	2,207,827	2,740,335	3,133,593	مطلوبات القطاعات
816,937	771,288					مطلوبات وحقوق ملكية غير موزعة
6,245,417	6,112,708					إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية

ب. إن معلومات القطاعات الجغرافية المتعلقة بمواقع الموجودات والمطلوبات والبود خارج الميزانية العمومية مبينة في إيضاح 24 أ.

إن الإيرادات الناتجة من معاملات مع عميل خارجي أو طرف مقابل فردي لم ينتج عنها نسبة 10% أو أكثر من إجمالي إيرادات البنك في سنة 2020 أو 2019.

28. المشتقات

يقوم البنك ضمن سياق أعماله العادي بإجراء أنواع مختلفة من المعاملات التي تتضمن الأدوات المالية المشتقة. إن الأداة المالية المشتقة هي عقد مالي بين طرفين حيث تعتمد المدفوعات على الحركات في سعر واحدة أو أكثر من الأدوات المالية الأساسية أو معدل أو مؤشر السوق المرجعي.

يعرض الجدول التالي القيمة العادلة الموجبة والسالبة للأدوات المالية المشتقة بالإضافة إلى المبالغ الاسمية التي تم تحليلها وفقاً للمدة حتى فترة الاستحقاق. إن المبلغ الاسمي هو مبلغ الأصل الأساسي للأداة المشتقة أو معدل أو مؤشر السوق المرجعي وهو الأساس الذي تقاس بناءً عليه التغيرات في قيمة المشتقات.

تشير المبالغ الاسمية إلى حجم المعاملات القائمة في نهاية السنة ولا تمثل مؤشراً لمخاطر السوق أو مخاطر الائتمان. يتم إدراج كافة عقود المشتقات بالقيمة العادلة استناداً إلى بيانات السوق المعروضة.

في 31 ديسمبر 2020:

المبالغ الاسمية وفقاً للمدة حتى تاريخ الاستحقاق		القيمة العادلة		القيمة العادلة	
12-3	خلال 3 أشهر	إجمالي المبلغ الاسمي	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة	
ألف	ألف	ألف	ألف	ألف	
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	
1,978	3,257	5,235	(28)	25	أدوات مالية مشتقة محتفظ بها بغرض:
					المصارعة (وعمليات التحوط غير المؤهلة)
					عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة

28. المشتقات (تتمة)

في 31 ديسمبر 2019:

المبالغ الاسمية وفقاً للمدة حتى تاريخ الاستحقاق		إجمالي المبلغ الاسمي	القيمة العادلة السالبة	القيمة العادلة الموجبة
12-3	3 أشهر			
شهر	شهر	الف	الف	الف
دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي	دينار كويتي
3,108	71,022	74,130	(215)	13

مشتقات محتفظ بها بغرض:
المتاجرة (وعمليات التحوط غير المؤهلة)
عقود تحويل العملات الأجنبية الآجلة

أنواع منتجات المشتقات

يتم إبرام العقود الآجلة والمستقبلية لشراء أو بيع عملة أو سلعة أو أداة مالية محددة بسعر محدد وفي تاريخ محدد في المستقبل. إن عقود تبادل العملات الأجنبية الآجلة هي عقود يتم إعدادها خصيصاً لتنفيذ معاملة معينة ويتم التعامل معها في السوق الموازي. يتم إبرام عقود آجلة للتعامل بالعملات الأجنبية ومعدلات الفائدة بمبالغ قياسية وفقاً لأسعار صرف منظمة وتخضع لمتطلبات هامش نقدي يومي.

إن المبادلات هي ترتيبات تعاقدية بين طرفين لتبادل الفائدة أو فروق العملات الأجنبية استناداً إلى مبلغ اسمي محدد أو لتحويل مخاطر الانتماء الخاصة بطرف آخر استناداً إلى مبلغ أساسي متفق عليه وفائدة قائمة ذات صلة.

بالنسبة لعقود مبادلة العملات الأجنبية يتم تبادل مدفوعات الفائدة الثابتة أو المتغيرة وأيضاً المبالغ الاسمية بعملات مختلفة.

مشتقات محتفظ بها أو صادرة لأغراض المتاجرة

تتعلق معظم أنشطة المتاجرة المشتقة لدى البنك بالمبيعات واتخاذ المراكز والموازنة. تتضمن أنشطة المبيعات عرض المنتجات للعملاء لتمكينهم من تحويل أو تعديل أو تخفيض المخاطر الحالية والمتوقعة. ويتضمن اتخاذ المراكز إدارة المراكز مع توقع تحقيق ربح من الحركات الإيجابية في الأسعار أو المعدلات أو المؤشرات. تتضمن الموازنة تحديد فروق الأسعار بين الأسواق أو المنتجات والاستفادة منها.

29. كفاية وإدارة رأس المال

إدارة رأس المال

إن أهداف البنك الرئيسية من إدارة رأس المال هو ضمان التزام البنك بالمتطلبات التنظيمية لرأس المال والمحافظة على معدلات رأس المال الجيدة لدعم الأعمال التي يقوم بها وتحقيق أعلى قيمة يحصل عليها المساهمين.

يقوم البنك بإدارة قاعدة رأس المال بفاعلية للتحوط من المخاطر المتعلقة بالأعمال. كما يتم مراقبة مدى كفاية رأسمال البنك من خلال تنفيذ عدة إجراءات من بينها تطبيق القواعد والمعدلات الصادرة من لجنة بازل للرقابة المصرفية التي يستعين بها بنك الكويت المركزي للرقابة على البنك.

إن الإفصاحات المتعلقة بتعليمات كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها تعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/رب، ر ب / 336/2014 تم إدراجها ضمن قسم "إدارة رأس المال والتوزيع" في التقرير السنوي. تم احتساب المعدلات الواردة أدناه دون أي تأثير على توزيعات الأرباح النقدية المقترحة.

29. كفاية وإدارة رأس المال (تتمة)

إدارة رأس المال (تتمة)

تم احتساب رأس المال الرقابي ومعدلات مدى كفاية رأس المال لدى البنك للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2019 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 على النحو التالي:

2019 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	
4,809,253	4,576,070	الموجودات المرجحة بالمخاطر
673,295	526,248	رأس المال المطلوب: 11.5% (2019: 14%) (إيضاح 3)
664,323	679,576	رأس المال المتاح
158,164	155,537	الشريحة 1 من رأس المال
		الشريحة 2 من رأس المال
822,487	835,113	إجمالي رأس المال
13.81%	14.85%	معدل كفاية الشريحة 1 من رأس المال
17.10%	18.25%	إجمالي معدل كفاية رأس المال

معدل الرافعة المالية

تم احتساب معدل الرافعة المالية لدى البنك للسنتين المنتهيتين في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2019 وفقا لتعميم بنك الكويت المركزي رقم 2/ بي إس/ 2014/342 بتاريخ 21 أكتوبر 2014 على النحو التالي:

2019 ألف دينار كويتي	2020 ألف دينار كويتي	
664,323	679,576	الشريحة 1 من رأس المال
7,110,158	6,848,774	إجمالي التعرض
9.34%	9.92%	معدل الرافعة المالية

إن الإفصاحات المتعلقة بلوائح كفاية رأس المال الصادرة عن بنك الكويت المركزي كما نص عليها التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ رب، ر ب إ/ 2014/336 بتاريخ 24 يونيو 2014 والإفصاحات المتعلقة بمعدل الرافعة المالية كما نص عليه التعميم الصادر من بنك الكويت المركزي رقم 2/ بي إس/ 2014/342 المؤرخ 21 أكتوبر 2014 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 و31 ديسمبر 2019، تم إدراجها ضمن فقرة "إدارة المخاطر" بالتقرير السنوي.